

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج: دراسة  
تطبيقية مقارنة

أ.د/ إياد محمد عطية	أ.د/ مدحت محمد العقاد
أستاذ الاقتصاد	أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة – جامعة الزقازيق	كلية التجارة – جامعة الزقازيق

السيد شحته أبو العزم منصور  
مدرس مساعد – كلية التجارة – جامعة الزقازيق

## الملخص :

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج الإنتاج من خلال دراسة مقارنة بين مختلف الدول وذلك باستخدام عينة من 77 دولة نامية ومتقدمة وفقاً للأقاليم الجغرافية والتي تنقسم وفقاً لتصنيف البنك الدولي لدول العالم بحسب المنطقة التي تقع فيها الدولة إلى ستة مجموعات وحسب أيضاً مستويات الدخل لهذه الدول داخل كل إقليم ، كما أن بعضها تميز بتجارب اقتصادية ناجحة مثل مجموعة دول البريكس (مع عدم أخذ باقي الدول للتقييد بوفرة البيانات)، وكذلك تحديد مصادر ومحددات الإنتاجية الكلية من خلال نظريات النمو الاقتصادي ومنها المحددات التكنولوجية وغير التكنولوجية ، وكذلك تحليل إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية الاقتصاد القومي والإستفادة من التجارب الدولية وخاصة دول البريكس، وإعتمدت الدراسة منهج **Panel Data** من خلال طريقة (**2Way-Fixed Effects Model**) خلال الفترة (1990-2018) ، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مجمل الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج خلال فترة الدراسة.

## الكلمات المرشدة:

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج - الإفتتاح التجارى - الإستثمار الأجنبى المباشر.

## المقدمة:

لعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) دوراً أساسياً في تحقيق نمواً اقتصادياً بالدول المتقدمة ومن المنتظر أن تقدم فرصة حقيقية للدول النامية تساعد في حل مشكلات وقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما تمتلكه تلك التكنولوجيا من إمكانيات وأدوات وأثار إيجابية على معدلات النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل من خلال رفع الكفاءة الاقتصادية للقطاعات المولدة للناتج الدافعة للنمو وزيادة الإنتاجية الكلية ، وحالياً وخلال السنوات الأخيرة أعطت الدول وخاصة النامية منها إهتماماً كبيراً لذلك ومن ضمن تلك الدول سريعة النمو وذات التأثير الكبير إقليمياً ودولياً مجموعة دول البريكس، وبالنظر إلى الدراسات والعديد من تجار بالدول في مجال النمو الاقتصادي اتضح أنه يركز غالباً على العديد من المتغيرات الأساسية وهي: التراكم الرأسمالي وتراكم المدخلات ككل وخاصة العمل والمهارات (رأس المال البشرى) ، والتقدم الفنى والتكنولوجى، والإفتتاح التجارى من خلال إتساع نطاق الأسواق المحلية والخارجية وجميعها لها تأثير موجب على حجم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومى ككل.

وتؤثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الإنتاجية الكلية ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادى من خلال أربع قنوات رئيسية هي : إنتاج سلع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والى تساهم بشكل مباشر فى القيمة الإجمالية المضافة المتولدة فى الاقتصاد القومى، أن زيادة إنتاجية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهم فى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج TFP ، واستخدام رأس مال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمدخلات لإنتاج السلع والخدمات الأخرى، وزيادة الإنتاجية الكلية للقطاعات غير المنتجة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال توظيف واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بها. كما يمكن نقل تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادى من خلال مكاسب الإنتاجية بثلاث قنوات مختلفة وهي: زيادة رأسمال ICT المتاح لكل عامل (تعميق رأس المال) ، والتقدم التقتى فى قطاعات منتجى ICT (نمو TFP) ، والتقدم التقتى فى قطاعات مستخدمى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تأثيراتها غير المباشرة.

حصل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدول العينة على أهمية كبيرة فى النمو والإنتاجية وخاصة مجمل الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، وبالنظر إلى مجموعة دول البريكس (BRICS) نجدها إستحوذت على 15% من سوق ICT العالمية واستطاع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيها تحقيق معدلات إنتاجية كلية ساهمت فى تحقيق نمو اقتصادى مستدام

حيث ساهم القطاع بنسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول والذي بلغ 22% من الناتج العالمي، ومن المنتظر تزايد دور القطاع في تحقيق مزيد من معدلات الإنتاجية الكلية بها (Aydinoglu,2016) ، وفي مصر زادت مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات<sup>(1)</sup> من 1.9 % إلى 3.25 % من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1991- 2018) ، وشهد القطاع معدلات نمو مرتفعة ما بين 10.4 % - 8 % لنفس الفترة والتي لم تحقق مصر خلالها معدلات نمو مماثلة لما حققه قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 4.56% خلال الفترة (1990-2018) (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ،2018-1990)، حيث أن هذا النمو كان مدفوعاً بتراكم المدخلات وخاصة تراكم رأس المال المادي والذي ساهم وحده بنسبة 91.6% في تحقيق النمو الاقتصادي، بينما إتسمت الإنتاجية الكلية في مصر بالضعف خلال تلك الفترة وصلت إلى أرقام سالبة (-2.18% متوسط عام 2012) وهذا التراجع أدى إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي (طريح،2013) ، وبالتالي يكون التساؤل الخاص بالدراسة هو: "ما هو أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج TFP في عينة الدراسة؟ "

#### الدراسات السابقة:

ظهر إهتمام نظريات النمو الاقتصادي بالإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج TFP كمحدد أساسي للنمو الاقتصادي منذ كتاب اتشومبيتر (Schumpeter,1943) الذي أشار إلى أن التنظيم والتقدم التكنولوجي لهما دوراً أساسياً في النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية من خلال زيادة الابتكار والمعرفة، كما وضحت نظرية النمو الخارجي لسولو (Solow,1956) أن الزيادة في معدل النمو الاقتصادي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا حدثت بفعل عوامل خارجية من ضمنها معدل التقدم التكنولوجي الذي بمفرده يسمح بزيادة الإنتاج، وأوضحت دور الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (TFP) كمحدد للنمو طويل الأجل ممثلاً في التقدم التكنولوجي، بينما ركزت نظرية النمو الداخلي (Romer, 1986) والتي تؤكد على فعالية السياسات الاقتصادية في بلوغ معدلات إنتاجية كلية عالية وكذلك معدلات نمو في المدى الطويل من خلال الاستثمار في رأس المال البشري وتراكمه والابتكار والمعرفة، ويمكن توضيح ملخص الدراسات السابقة الخاصة بموضوع الدراسة كالتالي :

<sup>1</sup> وفقاً لبيانات وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري تكون قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى عام 2008/07 من الاتصالات فقط وأضيف إليه المعلومات فيما بعد.

- أولاً: دراسات بحثت العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنتاجية الكلية ومحدداتها:
1. دراسة Gehringer, et al, 2010 هدفت هذه الدراسة إلى قياس TFP وتحليل تطورها ومحدداتها ودوافعها وتقديرها لبعض قطاعات الاقتصاد في 17 دولة من دول الاتحاد الأوروبي في الفترة (1995-2007) من خلال دالة إنتاج كوب- دوجلاس كما استخدمت منهج Panel Data، وتوصلت الدراسة إلى أن : الأجر تعتبر المحرك الرئيسي وأهم دوافع للإنتاجية الكلية ويأتي بعدها ICT ورأس المال البشري والإفتاح التجاري، وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري يزيد من الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج .
  2. دراسة Samimi and Arab, 2011 حيث هدفت إلى التحقق من أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الإنتاجية الكلية في بعض الدول النامية والمتقدمة خلال الفترة (2003-2008) باستخدام Panel Data في ضوء متغيرات الدراسة ومنها: رأس المال الداخلي لتكنولوجيا المعلومات (المكونات المادية والبرمجيات وخدماتها) ، ورأس المال الخارجي لتكنولوجيا المعلومات (الجودة والاستثمار في المنتجات مثل الكمبيوتر والتليفون المحمول ودور ذلك في رفع الإنتاجية الكلية من خلال زيادة رأس المال) ، ورأس المال البشري كتطبيق لنموذج النمو الداخلي، وتوصلت إلى أن: رأس مال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورأس المال البشري، والإفتاح التجاري ومعدل الادخار لهم تأثير إيجابي وكبير على TFP ، وزيادة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تؤدي إلى زيادة إنتاجية القوى العاملة وبالتالي التنمية الاقتصادية وكذلك دورها في نمو TFP ونمو الناتج والوصول إلى النمو الاقتصادي المستدام.
  3. دراسة Mitra, et al, 2011 هدفت الدراسة إلى توضيح دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمار في البنية الأساسية العامة في الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج والكفاءة الفنية لـ 8 قطاعات صناعية هندية خلال الفترة (1994-2008)، وتم استخدام منهج PanelData وطريقة العزوم المعممة لتقدير العلاقة من خلال متغيرات القطاعات الصناعية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوصلت الدراسة إلى أن تحسين البنية الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من شأنه أن يعود بالفائدة الكبيرة على القطاعات والتي يمكن أن تؤدي دوراً قيادياً في رفع القدرة التنافسية والنمو للقطاع الصناعي الهندي .
  4. دراسة Araujo and Feitosa, 2014 والتي استخدمت نموذج الحدود العشوائية The Stochastic-Frontier Model لدراسة مجمل الإنتاجية الكلية وعناصرها في أمريكا اللاتينية (19 دولة) خلال الفترة (1960-2010) ، ويظهر اختبار نسبة الاحتمال-The likelihood

ratio Test بالنسبة لمجموعة الدول المختارة خلال فترة الدراسة التي تم تحليلها فإن المتغيرات الكلية لعدم الكفاءة الفنية المستخدمة فى النموذج بشكل عام مثل الإنفاق العام ومعدل التضخمات معنوية وتسمح بفهم أفضل لعدم الكفاءة الفنية فى جميع الدول ، كما أن هناك علاقة عكسية بين عدم الكفاءة الفنية ومدى اختلاف الأسعار المحلية عن تعادل القوة الشرائية.

5. دراسة Mehmood and Azim, 2014 هدفت الدراسة إلى تقديم نموذج يفسر TFP فى 24 دولة أسيوية خلال الفترة (2000-2010) بواسطة العنصر البشرى المتوفر لديها والذي يساعد فى استخدام تكنولوجيا المعلومات مما يؤدي إلى زيادة TFP بها، وتم استخدام نموذج Demo-Tech-TFP لتوضيح العلاقة بين العوامل الديموجرافية والتكنولوجيا والإنتاجية الكلية للعناصر باستخدام Panel Data من خلال متغيرات الدراسة ومنها: نسبة واردات سلع ICT كنسبة من واردات السلع، ومعدل الالتحاق الإجمالى بالتعليم الاساسى والثانوى، ومؤشر التنمية البشرية، وتوصلت الدراسة إلى أن: العوامل الديموجرافية (رأس المال البشرى) والرفاهية تكمل علاقة ICT بـ TFP، وزيادة نسبة السكان المتعلمين وبالحضر تؤدي إلى زيادة معدلات التنمية البشرية وبالتالي هم أكثر قدرة على استخدام ICT والذي يسهم فى زيادة الإنتاجية الكلية وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادى لهذه الدول.

6. دراسة Edquist and Henrekson, 2016 والتي هدفت إلى تقدير الإنتاجية الكلية وتحليل الآثار غير المباشرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبحث التطوير على نمو الإنتاجية الكلية فى السويد خلال الفترة (1993-2013) من خلال نموذج دالة الإنتاج النيوكلاسيكية والتي يرتبط فيها الناتج بالعمل ورأس المال والمدخلات الوسيطة والإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج. وتوصلت الدراسة إلى أنه فى الأجل القصير نجد نمو الاستثمار فى R & D يرتبط ارتباطاً إيجابياً بنمو TFP مما يظهر أثراً غير مباشرة، وعلى العكس من ذلك فإن نمو رأس المال فى ICT لا يرتبط ارتباطاً معنوياً بنمو TFP وهذا يشير إلى أن المعرفة الجديدة المكتسبة من أنشطة البحث والتطوير تترجم بسرعة إلى تحسين جودة المنتج أو تكون عمليات الإنتاج أكثر كفاءة، وفى الأجل الطويل لم نجد ارتباطاً إيجابياً بين نمو رأس المال فى ICT ونمو TFP.

7. دراسة Amiri and Woodside., 2017 والتي هدفت إلى قياس العلاقة بين التقدم التكنولوجى والنمو الاقتصادى وإتجاهات العمالة عبر دول البريكس خلال الفترة (2007-2015) مع توضيح حجم المبادرات والحوافز الحكومية المختلفة والمتخذة من قبل تلك الدول لتعزيز التطور التكنولوجى بهذه الدول، وتم استخدام عدة مؤشرات ومنها: مؤشر تنمية الاتصالات

وتكنولوجيا المعلومات (IDI) والناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة ومؤشر خاص بالاستعداد التكنولوجي لكل دولة ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين مؤشر (IDI) والناتج المحلي الإجمالي وعلاقة سلبية بين معدل البطالة ومؤشر (IDI) .

8. دراسة Wang, M. Ling & Choi, C. Hwan., 2018 وهدفت إلى تحليل كيفية تسهيل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لحجم التجارة من حيث التصدير والاستيراد كدراسة مقارنة بين دول البريكس باستخدام Panel Data خلال الفترة (2000-2016) وذلك في ضوء العديد من المؤشرات وهي: حجم الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي وحجم السكان ومعدل البطالة ومشتركو البرودباند الثابت ومشتركو الهاتف الثابت والمحمول ونسبة مستخدمي الإنترنت لكل 100 من السكان، وتوصلت الدراسة إلى أن: تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصادرات أكثر إيجابية من الواردات، وزيادة مستويات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقلل من الجهد والوقت والتكلفة للصادرات والواردات ، وزيادة مستويات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعمل دائماً في صالح التجارة الدولية ، وتحسن مستويات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها آثار إيجابية على التجارة في الدول كثيفة العمالة بالمقارنة بدول البريكس كثيفة الموارد ، وزيادة استخدام البرودباند الثابت والإنترنت يُحسن من حجم صادرات دول البريكس.

ثانياً: دراسات محددات ومصادر النمو الاقتصادي والإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في مصر:

1. دراسة Kheir-El-Din and Moursi., 2001 والتي هدفت إلى استخدام تقديرات TFP لتوصيف نمط وهيكل النمو الاقتصادي عبر الزمن من خلال التعرف على مصادر النمو (العمل ورأس المال والتقدم الفني) ، وتحليل علاقة TFP بالمتغيرات التي تحكم عملية تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وتم تقدير TFP وتحليل الإنحدار بطريقة المربعات الصغرى بين TFP ومتغيرات الدراسة ومنها : الاستهلاك الحكومي العام والصادرات والواردات ومجملة الاستثمار الثابت والإنتمان الموجه للقطاع الخاص (معبر عنهم كنسبة من GDP)، والمساعدات الأجنبية، والتضخم، والتغيرات السكانية، والإنفاق الحكومي على التعليم خلال الفترة (1960-1998)، وتوصلت الدراسة إلى أن: التراكم الرأسمالي هو القوة الدافعة الرئيسية للنمو الاقتصادي خلال الفترة (1960-1990) مقسمة لثلاث فترات، والوفرة النسبية لرأس المال المادي وغير المكلفة أدت إلى اعتماد أساليب إنتاجية كثيفة رأس المال تشجع الإنتاج الصناعي في القطاع العام كما أن

نقص العمالة الماهرة يمثل عائقاً أمام النمو الاقتصادي، وبرنامج الإصلاح الاقتصادي جاء مخيب للأمال وفشل في تحقيق معدلات نمو مستدامة في مصر وبعد البرنامج أصبح TFP المساهم الرئيسي في نمو GDP في النصف الثاني من فترة التسعينيات، كما بلغت مساهمة TFP في النمو نحو 0.94% خلال الفترة الأولى، وبلغت نحو - 1.18% خلال الفترة الثانية، في حين بلغت نحو 2% خلال الفترة الأخيرة من الدراسة وأن متوسط معدل النمو السنوي لـ TFP بلغت نحو 3.48% في الفترة الأولى، 1.42% في الثانية، 3.98% خلال الفترة الثالثة.

2. دراسة عبدالله، 2009 هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية الإنتاجية الكلية في تفسير اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول، وحجم مساهمة محددات تلك الإنتاجية في ذلك الاختلاف، كما قامت بتقدير الإنتاجية الكلية ومساهمتها في تفسير النمو الاقتصادي بتحليل مقارن بين مجموعة دول شرق آسيا والباسيفك ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول أمريكا اللاتينية، وتم تحليل مصادر النمو باستخدام منهج حسابات النمو لـ Solow لتحديد نسبة مساهمة نمو الإنتاجية الكلية في معدلات النمو الاقتصادي، وتحليل إنحدار النمو الاقتصادي عبر الدول باستخدام منهج إنحدارات النمو خلال الفترة (1980-2005) في الدول محل الدراسة في ضوء عدة متغيرات تؤدي إلى إختلاف TFP ومنها: الأطر المؤسسية، والمستوى التعليمي، والإنفاق على البحوث والتطوير، والصدمات الخارجية المرتبطة بقدرة الدول على تبني تكنولوجيات حديثة سواء من خلال الإبتكار أو الإقتباس من الدول القائدة. وتوصلت الدراسة إلى: أن الدول الأكثر تقدماً هي التي تسهم فيها إنتاجية العناصر بنسبة أكبر من معدل النمو الاقتصادي، وإختلاف المتغيرات المحددة لنمو الإنتاجية من مجموعة دول لأخرى إلا أن العامل المشترك بينهما هو متغير الحوكمة (كفاءة الأطر التشريعية ودرجة إنتشار الفساد).

3. دراسة طريح، 2013 حيث فسرت مصادر النمو الاقتصادي في مصر من خلال طريقة حساب النمو وكذلك دور الإنتاجية الكلية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في ضوء التطور التاريخي لنظريات النمو الاقتصادي، وبالتالي هدفت الدراسة إلى تقييم مسار وأداء الإنتاجية الكلية في مصر ومدى مساهمتها في النمو الاقتصادي من خلال دالة إنتاج كوب-دوجلاس من نموذج Solow خلال الفترة (1975-2010) من خلال التكامل المشترك وطريقة المربعات الصغرى لتحديد المعدل اللازم تحقيقه للإنتاجية الكلية لتحقيق المعدل المستهدف للنمو الاقتصادي في مصر في ضوء مجموعة من المتغيرات المفسرة للإنتاجية الكلية ومنها: رأس المال المادي، وعدد الأفراد في قوة العمل، ومتوسط سنوات الدراسة للأفراد فوق 15 سنة، والاستثمار الأجنبي



المباشر، والدين العام والإستهلاك الحكومي كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، ومعدل التضخم ، وبحث أسباب الفشل فى إستدامة النمو فى مصر، وتفسير محددات النمو الاقتصادى المستدام، وتوصلت الدراسة إلى أن: فشل إستدامة النمو فى مصر يرجع إلى انخفاض معدل النمو وعدم قدرته على المواصلة، وإنخفاض حجم الاستثمارات المادية والبشرية وببطء التطورات التكنولوجية بسبب عدم كفاية البنية الأساسية ، وضعف معدلات الإدخار والإستثمار أدى إلى إنخفاض معدلات التراكم الرأسمالى مما نتج عنه إنخفاض مساهمة التقدم التكنولوجى TFP فى النمو الاقتصادى المستدام.

ونخلص من ذلك أن جزء من الدراسات السابقة والتي تم تطبيقها على العديد من دول العالم توصلت إلى وجود أثر إيجابى على الإنتاجية الكلية كما أن زيادة الاستثمار فى رأس المال البشرى يزيد من الإنتاجية الكلية وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادى ،ولم تهتم هذه الدراسات بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كقطاع مولد للناتج ،كما أنها لم تطبق تلك العلاقة على مصر ،فى حين أن الجزء الأخر منهادرست النمو الاقتصادى طويل الأجل ومحدداته المختلفة ودور TFP كمحدد أساسى للنمو الاقتصادى فى مصر ،لم تشير هذه الدراسات إلى الدور الاساسى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأحد قطاعات تحقيق معدلات إنتاجية كلية ونمو اقتصادى وخاصة النمو المستدام ،كما لم تشمل التحليل القطاعى لدور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فى مصر.

### أهمية وهدف الدراسة:

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (البنية المعلوماتية) إحدى الركائز الرئيسية لاقتصاد المعرفة والتحول من الاقتصاد القائم على الموارد إلى اقتصاد المعرفة من خلال الانتقال من الاعتماد على الميزة النسبية للإنتاج التجارى إلى الميزة النسبية للإنتاج التكنولوجى الأعلى نمواً وتحقيق نوع من التراكم المعرفى ينبثق عنه تراكم رأس مالى وسرعة فى التقدم العلمى والتكنولوجى والذى تجسد فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما لذلك من آثار على محددات النمو الاقتصادى والقطاعات الاقتصادية المولده له ، وترجع أهمية الدراسة إلى أنه على الرغم من أن هناك العديد من الدراسات التى تناولت العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنتاجية الكلية والتى لم تبرز هذا الأثر فى مصر ولم تربط دور قطاع تكنولوجيا المعلومات كأحد القطاعات المولدة للإنتاجية الكلية والنمو والتى تنمو بمعدلات متسارعة من خلال التأثير على الإنتاجية الكلية بالمقارنة بدول البريكسو الأكثر اعتماداً على قطاع تكنولوجيا المعلومات، كما لم تتناول الدراسات المطبقة على

مصر تأثير قطاع تكنولوجيا المعلومات على باقى القطاعات من خلال دراسة وتحليل إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى تنمية الاقتصاد القومى.

تهدف الدراسة إلى : "تحليل أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج TFP فى عينة الدراسة، وتحليل إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى تنمية الاقتصاد القومى". .

### فروض الدراسة:

يمكن صياغة الفرض الرئيسى لهذه الدراسة كالتالى : هناك علاقة طردية بين نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فى مصر ومجموعة دولالبريكس" ، ويمكن توضيح بعض الفرضيات الفرعية ومنها ما يلى :

1. توجد علاقة طردية بين الإفتتاح التجارى ومجمل الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.
2. توجد علاقة طردية بين مؤشرات إنتاج التكنولوجيا ومجمل الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.
3. توجد علاقة عكسية بين التقارب التكنولوجى ومجمل الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.
4. توجد علاقة طردية بين الإستثمار الأجنبى المباشر ومجمل الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.
5. هناك علاقة طردية بين المحددات غير التكنولوجية ومجمل الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

تطور مؤشرات البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى مصر :

شهدت مصر نهضة تكنولوجية فى مجال ICT خلال العقد الأخير وذلك بهدف بناء مجتمع معرفى قادر على التعامل بكفاءة وفاعلية مع متطلبات وتحديات عصر العولمة ، ونتيجة لذلك اهتمت مصر بشكل كبير بتطوير البنية الأساسية لقطاع ICT بإنشاء وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى أكتوبر عام 1999 وتعاونها مع القطاعات الأخرى فى الدولة، وشهدت البنية الأساسية لقطاع ICT تطوراً هائلاً فى السنوات الأخيرة حيث حققت معظم فروع القطاع كالهواتف الثابتة والمحمولة زيادة مطردة كما تم التوسع فى تطبيقات ICT لتشمل جميع المجالات من صناعة وتعليم وصحة وخدمات إدارية مختلفة، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (1) بالملحق حيث وُجد أن هناك تزايداً ملحوظاً فى معظم المؤشرات على النحو التالى:

- بالنظر إلى إجمالى مشتركى الهاتف الثابت والمحمول نجد أن عدد مشتركى الهاتف الثابت قد ارتفع من 4.9 إلى 11.23 مليون مشترك ما بين عامى 1999 و 2007 ثم واصل الإنخفاض بعد ذلك حتى عام 2017 ، بينما ارتفع عدد مشتركى الهاتف المحمول من 650 ألف مشترك

إلى 30 مليون مشترك فى الفترة (1999-2007) ثم واصل الإرتفاع حتى عام 2012 وإنخفض بعد ذلك عامى 2014 و 2015 بسبب قيام الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات بعدة إجراءات لتدقيق بيانات العملاء ما أدى إلى فصل الخدمة عن العديد من خطوط المحمول نتيجة عدم وجود بيانات لمستخدميها، ثم إرتفع مرة أخرى حتى وصل إلى ما يقرب من 100 مليون مشترك خلال الربع الأول من عام 2017 .

- وبالنسبة لمعدل إنتشار الهاتف الثابت (مشتركو الهاتف الثابت لكل 100 من السكان) فقد واصل الإنخفاض خلال الفترة محل الدراسة، بينما أرتفع معدل إنتشار الهاتف المحمول من 40.56% إلى 90.44 % ثم إلى 116.9 % خلال الأعوام 2007 و 2010 و 2012 على الترتيب بمتوسط معدل التغير السنوى خلال الفترة(2010 – 2014) 9.35 %، ثم إنخفض خلال عامى 2014 و 2015 بسبب سياسة الجهاز القومى لتنظيم الإتصالات (فصل الخدمة عن الخطوط) ، وذلك مقارنة بمعدل إنتشار 1 % عام 1999 .

- أما إجمالى مستخدمى الإنترنت فى مصر فقد إرتفع باستمرار خلال الفترة من 3 مليون مستخدم فى أكتوبر 1999 بمعدل إنتشار بلغ 0.58% حتى وصل إلى ما يقرب 37 مليون مستخدم عام 2017 وبمعدل إنتشار وصل إلى 39.2% على إختلاف كيفية إستخدام الإنترنت ، كما إرتفعت السعة الدولية للإنترنت حيث كان متوسط معدل النمو السنوى للسعة الدولية للإنترنت خلال الفترة (2010 – 2014) 75.95 %.

- أما مكاتب البريد الحكومية فقد إرتفع عددها عام تلو الآخر خلال الفترة ،وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى لإجمالى عدد مكاتب البريد الحكومية خلال الفترة (2011-2015) 0.77 % ، وبمتوسط تغير سنوى فى السكان المخدمين بمكتب بريد خلال نفس الفترة بلغ 1.52% ، كما إرتفع عدد المستفيدين من المعاشات لمنصرفه من خلال البريد خلال الفترة حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى لعدد المستفيدين من المعاشات المنصرفه عن طريق مكاتب البريد خلال الفترة (2011-2015) 7.19 % .

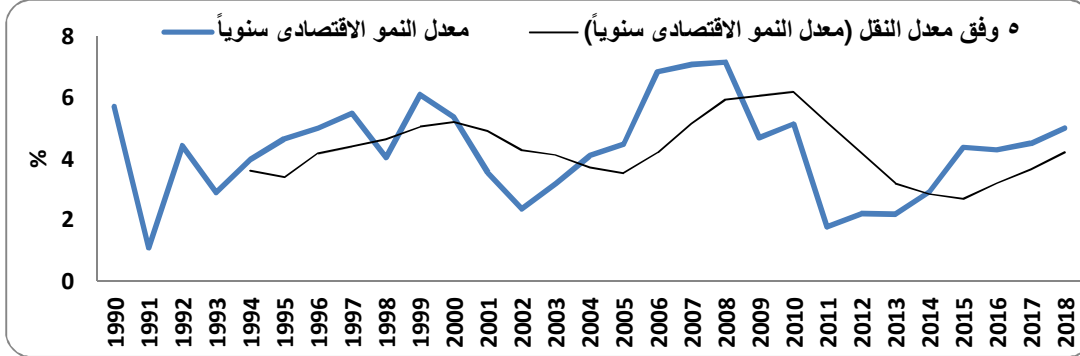
### مسار النمو الاقتصادى والإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فى مصر :

تمتع الاقتصاد المصرى بمعدل نمو مرتفع نسبياً بعد منتصف السبعينيات بمتوسط 6.3 % خلال هذه الفترة مما أدى إلى إرتفاع معدلات نمو مخزون رأس المال المادى مع تأثر الاقتصاد المصرى بحرب 1967 و 1973 ، وبدأ تطبيق سياسة الإفتاح الاقتصادى عام 1974 والتي شهد الاقتصاد المصرى خلالها أكبر معدل للنمو الاقتصادى والرفاهية الاقتصادية والتحويلات الأجنبية فى حين

جاء ذلك على حساب إرتفاع معدل التضخم فى المتوسط (10% - 30%) وكذلك الدين الخارجى (من 2.2 مليار جنيه عام 1974 إلى 45.7 مليار جنيه عام 1989) (World Bank, 2018) ، ونتيجة لكل هذ الظروف كان لزاماً على مصر القيام بالإصلاح الهيكلى وذلك لمعالجة كل تلك المشكلات وشهد عام 1991 نقطة تحول فى التاريخ الاقتصادى لمصر حيث قامت الحكومة المصرية بالإشتراك مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى يهدف إلى تحسين الإدارة الاقتصادية ورفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية وهى (Adeniji, et al.,2006): الاستقرار الاقتصادى ، والتكيف الهيكلى ، والحماية الاجتماعية . وبينما نجح البرنامج فى الحد من الاختلالات الداخلية والخارجية ولكن كشف الكثير من العقبات مثل ارتفاع مستوى البطالة، وانخفاض معدل النمو الاقتصادى والذى وصل إلى 2% عام 1993، وارتفاع مستوى الفقر مما زاد من العبء على الطبقات منخفضة و متوسطة الدخل ، لم يكن تأثيره على معدل النمو الاقتصادى خلال الفترة (1991-1998) بالشكل المطلوب حيث انخفض متوسط معدل النمو الحقيقى إلى 4.6% وذلك فى ضوء ما كان متوقع من تلك التدابير أن تكون كافية لتوليد مستويات عالية من النمو المستدام (Kheir-El-Din and Moursi, 2003)، وكان ذلك الإنخفاض متوقعاً حيث أن استقرار الاقتصاد الكلى وإصلاحه ضروريان فقط ولكنهما ليسا من المتطلبات الأساسية الكافية للنمو (Fischer, 1993).

ومع بداية عام 2000 إنخفض معدل النمو بنسبة 2 % وصاحب ذلك إرتفاع مساهمة قطاع الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى على حساب قطاع الزراعة وقطاع الخدمات (World Bank, 2018) ، وخلال العقد الأول من الألفية الثالثة شهد الاقتصاد المصرى معدل نمو اقتصادى غير مسبوق وصل 7 % عام 2007 و 2008 ، إلا أن ثورة 25 يناير 2011 وما تبعها من أحداث وعدم إستقرار أدى إلى الحد من قدرة الاقتصاد للوصول لنفس المعدل ، ومع تحقيق الاستقرار تدريجياً نجح نمو الناتج المحلى الإجمالى على تجاوز المتوسط المتحرك لمدة خمس سنوات ليصل إلى 4.5% عام 2017 و5% عام 2018 ، وخلال تلك الفترة قامت مصر بإجراء العديد من الإصلاحات منذ أوائل عام 2000 بما فى ذلك توفير أنظمة فعالة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوفير بيئة قانونية داعمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحرير الأسواق، وزيادة المنافسة وخصخصة شركة الاتصالات جزئياً (20%) عام 2005.

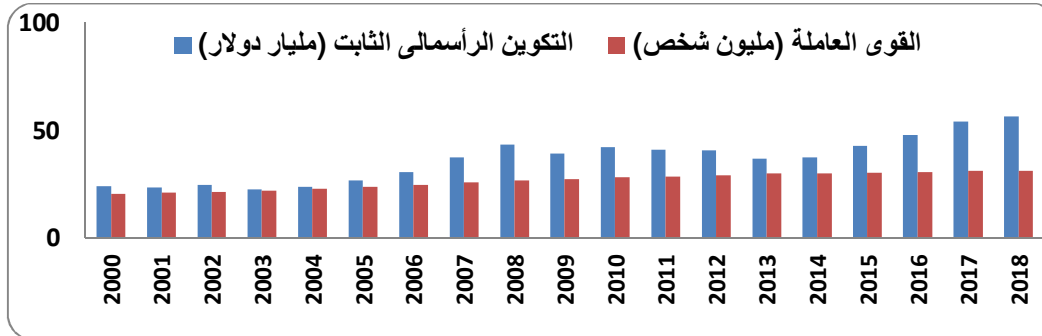
شكل رقم (1) معدل النمو الاقتصادي ومتوسط متحرك خلال الفترة (1990-2018)



Source: World Bank, World Development Indicators, 2018.

لم تتغير المساهمة القطاعية بشكل كبير خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2018 ، حيث أن حوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي يرجع إلى قطاع الخدمات، بينما استحوذ قطاعي الزراعة والصناعة على حوالي 15% و 35% في المتوسط على التوالي، وبالنظر إلى مستوى القوى العاملة لم يتم استخدامها بطريقة مثلى حيث بلغ معدل البطالة حوالي 13% في عام 2014 وهو ما يمثل حوالي 3.6 مليون شخص، وفي عام 2018 بلغ 11% أي ما يمثل 3.09 مليون شخص مع زيادة بنسبة 4% مقارنة بإحصاءات عام 2007 (CAPMAS, 2016, 2018)، بالإضافة إلى زيادة قوة العمل غير المستغلة بسبب ثورة يناير 2011 والذي صاحبه انخفاض حاد في معدل نمو إجمالي التكوين الرأس مالي بلغ -2.2% عام 2011 بعد أن كان قد وصل إلى 7.5% عام 2010، وبلغت معدلات النمو السلبى للتكوين الرأس مالي الثابت أعلى نقطة عام 2014 حيث حققت -8.7% ، بينما معدل النمو السنوى له عام 2017 ما يقارب 12.5% (World Bank, 2018) .

شكل رقم (2) القوى العاملة والتكوين الرأسمالي الثابت خلال الفترة 2000-2018



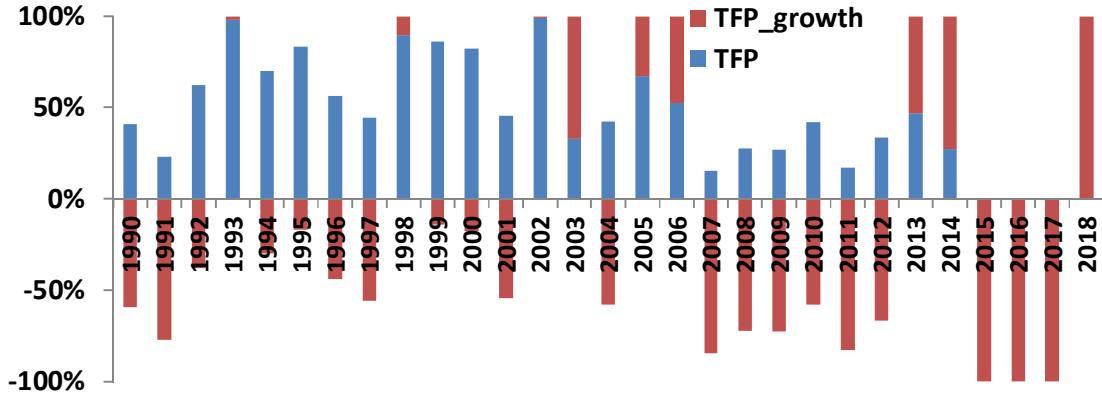
Source: World Bank, World Development Indicators, 2018.

أوضحت دراسة (Acikgoz et al. , 2015) والتي طبقت على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) أن غالبية هذه الدول يمثل تراكم رأس المال المادي المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي بها (بنسبة تتراوح بين 57% - 64%) ثم رأس المال البشري (بنسبة تتراوح بين 21% - 39%)، في حين أن التقدم التكنولوجي (TFP) محدود للغاية بلغت نسبته 2.9% و 2.26% في مصر وتركيا على الترتيب، بينما بلغ في دول أخرى مثل المغرب والسودان 13.27% و 18.98% على الترتيب، وأخيراً دول يمثل التقدم التكنولوجي المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي بها ومنها السعودية بنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 130.87%، وإسرائيل بلغت 68.133% .

#### تقدير الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في مصر :

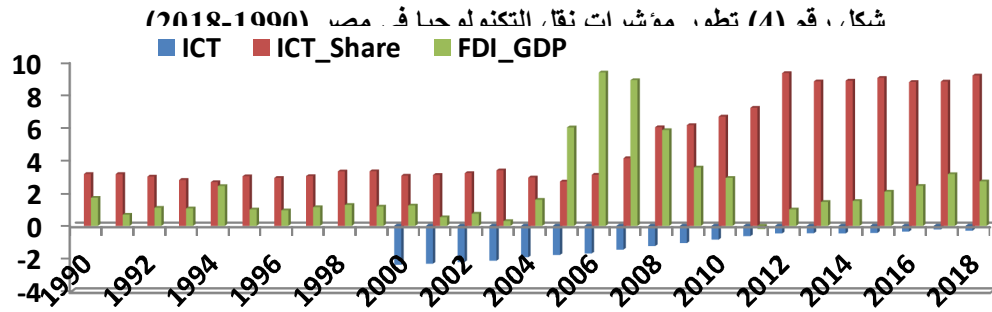
تعمل الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج على رفع كفاءة استخدام كل من رأس المال المادي والموارد البشرية حيث يمثل مقياساً لدرجة التقدم التكنولوجي المرتبط بالنمو الاقتصادي، أي أنه بحكم تعريفه هو نمو الإنتاج الذي لا يفسر نمو المدخلات، وتاريخياً يتضح مدى تأثير معدل نمو TFP بالتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مثل فترة الحربين الرئيسيتين في 1967 و 1973 وسحب تدفقات الاستثمارات العربية واغتيال الرئيس السادات في أعقاب معاهدة كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل، وكذلك فإن معدل النمو الاقتصادي المتباطئ في الثمانينيات يرجع إلى انخفاض عائدات النفط والسياحة وانقطاع المعونات والاستثمارات العربية، ومع ذلك وبتطبيق برنامج الإنفتاح الاقتصادي وبرنامج الإصلاح المصحوب بزيادة العملة الصعبة بسبب الإعفاء النسبي من الديون أدى ذلك إلى ارتفاع معدل نمو TFP(Kheir-El-Din andMoursi,2001) والذي بلغ خلال متوسط الفترة (1992-1998) نحو 2.8% - نتيجة تحسين الكفاءة الاقتصادية وتحفيز مساهمة القطاع الخاص مما زاد من تدفقات الاستثمارات وخاصة لقطاع التصنيع - بعد أن كان (-3.08%) خلال الفترة (1985-1991) نتيجة ضعف القطاع العام والقيود المفروضة على سوق الصرف والتجارة الدولية وهو ما أدى إلى ضعف قدرة القطاعات الاقتصادية على زيادة قدرتها التنافسية (طريح، 2013) .

شكل رقم (3) تطور مجمل الإنتاجية الكلية ومعدل نموها في مصر (1990-2018)



Source: Penn table version 9.1, The Conference Board Total Economy Database.

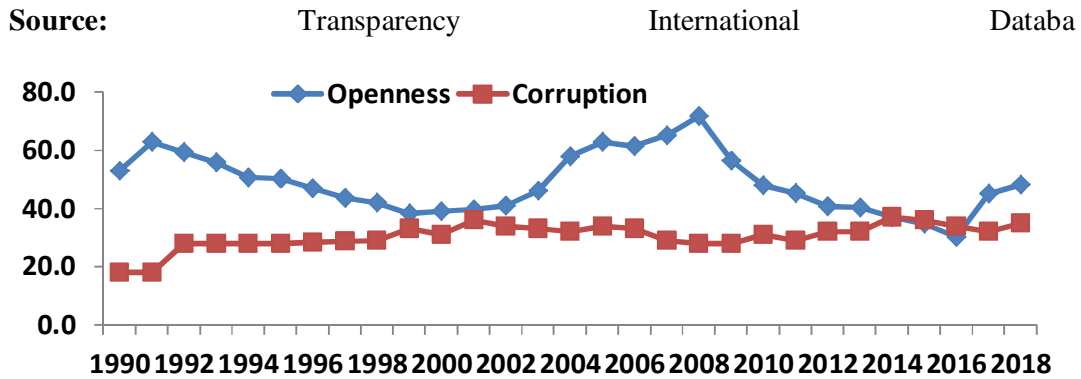
يمثل الاقتصاد المصري من ضمن أهم الاقتصادات في أفريقيا بترتيبها الثالث بعد نيجيريا وجنوب أفريقيا (المرتبة 45 عالمياً) ذات الدخل المتوسط المنخفض في العالم بمتوسط دخل للفرد بلغ 3558 دولار سنوياً عام 2019، في حين بلغ معدل النمو الاقتصادي بها خلال نفس العام 5.6% مدفوعاً بصافي الصادرات من السلع والخدمات مع انخفاض الواردات النفطية نظراً لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي ومن المتوقع أن يصل إلى 6% عام 2020 نظراً لإنتعاش الإستهلاك الخاص والإستثمارات والصادرات وفقاً لإحصاءات البنك الدولي، كما نلاحظ التطور في TFP بالأسعار الثابتة المحلية خلال الفترة حيث بلغت أقصاها عام 1992 وأدناها عام 2014 بمتوسط عام بلغ (1.1069)، وبالنظر إلى معدل نمو TFP نجد أن قيمه غالبيتها سالبة خلال الفترة نظراً لمساهمته الضئيلة في النمو على العكس من مساهمة رأس المال البشري (العمل) ورأس المال المادي وبلغ متوسطه خلال الفترة (-0.9%).



Source: The Conference Board Total Economy Database, World Development Indicators, 2019.

كما أن مؤشر ICT المركب بلغ متوسطه العام خلال الفترة (- 1.2) نظراً لضعف مؤشرات البنية والجاهزية التكنولوجية بها وتزايد دور القطاعات الأخرى مثل قطاع الخدمات وبالتالي نجد زيادة في مساهمة رأس مال ICT في الناتج كما يوضحه مؤشر ICT\_Share بمتوسط عام (5.0)، في حين نجد أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة بلغت نسبتها من الناتج (2.3%) خلال الفترة نظراً لقدرة الاقتصاد المصري على جذب الاستثمارات حيث استطاعت مصر جذب 6.5 مليار دولار كاستثمارات اجنبية عام 2016 وصلت إلى 10 مليار دولار عام 2017، وعلى الرغم من ذلك نجد أن حجم FDI متواضع ويتجه غالبيته إلى قطاع الهيدروكربونات.

شكل رقم (5) تطور مؤشر التحكم في الفساد والإنتفاع التجاري في مصر (1990-2018)



se, World Development Indicators, 2019.



وبالنظر إلى تطور حجم الإنفتاح التجارى بمتوسط عام بلغ 48.8% نظراً لتنوع التجارة والقطاع الصناعى وخاصة القطاع الخاص بإعتباره المحرك الأساسى للنشاط الاقتصادى فى مصر مدعوماً من القطاعات الأخرى المحركة للنمو وهى الغاز والسياحة وتجارة الجملة والتجزئة والعقارات والبناء والتشييد، وعلى الرغم من ذلك هناك بطء فى نمو الصادرات غير النفطية، كما نلاحظ على الرغم من ذلك التقدم الملحوظ نتيجة برنامج الإصلاح الاقتصادى الأخير إلا أن هناك ضعف كبير فى القدرة على مكافحة الفساد ورفع جودة المؤسسات وبلغ ترتيبها 107 من بين 180 دولة وفقاً لمؤشر مدركات الفساد لعام 2018.

### النموذج المستخدم وتوصيف المتغيرات:

تحقيقاً لهدف الدراسة وهو تحليل أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج TFP ، وبحث إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى تنمية الاقتصاد القومى فسوف تعتمد الدراسة التجريبية على بيانات طولية متوازنة للدول عينة الدراسة خلال الفترة (1990-2018) والتي تم الحصول عليها من المنظمات الدولية والمحلية المختلفة مثل البنك الدولى والاتحاد الدولى للاتصالات ومنظمة الشفافية العالمية ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.... إلخ، وذلك من خلال الأتى:

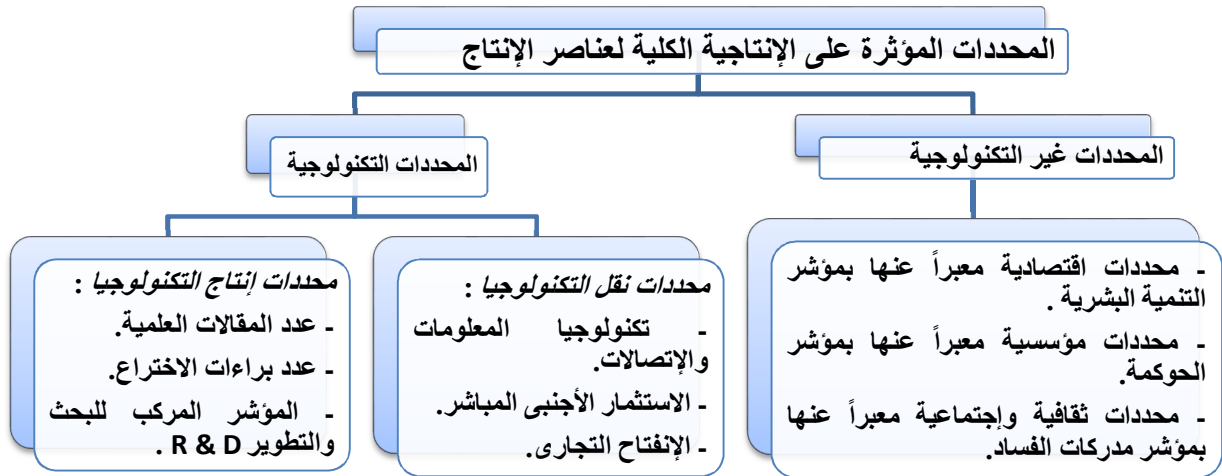
### نموذج الدراسة المستخدم:

تقوم النظرية الاقتصادية بتوضيح وتفسير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية فى حين يقدم الاقتصاد القياسى دراسة كمية لهذه العلاقات للوصول إلى نتائج ملموسة لفهم الواقع الاقتصادى، ومن خلال إستعراض العديد من الدراسات السابقة والتي تناولت محددات الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (التكنولوجية وغير التكنولوجية) ،حيث توصل Solow إلى أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب توضيحه فيما يتعلق بتوصيف النمو الاقتصادى وأهميته النسبية:

حيث أنه يكون من الخطأ التفكير والقول بأن البحث والتطوير المصدر النهائى والوحيد للنمو فى إجمالى إنتاجية العامل – بلا شك أنه أكبر مصدر نهائى- ولكن يبدو أن هناك الكثير من التحسينات الإنتاجية التى تظهر على إنتاجية الأفراد والمؤسسات والتي لا ترتبط غالباً بالبحث والتطوير حيث يأتى جزء كبير منها من موقع المؤسسة أفكار العمال ذوى الخبرة (التدريب) وهذا مرتبطاً بالتعلم بالممارسة والذى وضحه Arrow، كما أن هناك جزء آخر يظهر فى ممارسات إدارة المؤسسة وأن هذا ليس مجرد تحسين مباشر للكفاءة الإنتاجية (Solow, 2001).

وقد تكون المصادر غير التكنولوجية للاختلافات في TFP (مثل مؤشر التنمية البشرية والحوكمة والفساد) أكثر أهمية من تلك التكنولوجية (مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستثمار الأجنبي المباشر والإفتاح التجارى والإنفاق على البحث والتطوير) بل إنها قد تسيطر وتؤثر على التكنولوجيا وخاصة في الدول النامية (Solow & Baily, 2001).

شكل رقم (6) محددات الإنتاج الكلية لعناصر الإنتاج



المصدر: من إعداد الباحث .

يمكن الوقوف على أهم تلك المحددات والمتغيرات والتي يوضحها النموذج التالى لدراسة العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجمل الإنتاج الكلية لعناصر الإنتاج كما يلي:

$$TFP_i_t = \beta_{0t} + \beta_1 ICT_t + \beta_2 Openness_t + \beta_3 Articles No_t + \beta_4 Patent No_t + \beta_5 TFPL_t + \beta_6 Convergence_t + \beta_7 HDI_t + \beta_8 FDI_t + \beta_9 Governance_t + \beta_{10} Corruption_t + u_t$$

حيث TFPi تمثل المتغير التابع وهو مجمل الإنتاج الكلية لعناصر الإنتاج بالأسعار الثابتة وهو ذلك الجزء غير المفسر فى دالة الإنتاج أو ما يعرف ببواقي Solow، بينما  $(\beta_{1,3,...,11})$  تعبر عن معاملات المتغيرات الاقتصادية المستقلة المستخدمة فى النموذج، t تعبر عن الفترة الزمنية المستخدمة فى الدراسة (1990-2018) ، وأخيراً  $u_t$  تشير إلى حد الخطأ.

جدول رقم (2) تعريف المتغيرات المستخدمة ومصادر البيانات (Description of The variables and data source)

نوع المتغير	كود المؤشر	اسم المؤشر	تعريف مختصر بالمتغير	مصدر البيانات
المتغير التابع	<i>TFPi</i>	الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج	الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بالاسعار الثابتة المحلية (2011=100) .	Penn table version 9.1
	<i>TFPi growth</i>	معدل نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج	يمثل ناتج طرح معدل النمو الاقتصادي من مساهمة كلاً من العمل ورأس المال.	TED The Conference Board Total Economy Database)
	<i>ICT</i>	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مؤشر مركب من مستخدمو الإنترنت ومشتركو الهاتف الثابت والمحمول لكل 100 من السكان وتم حسابه بطريقة تحليل المكونات الأساسية (Principal Component Analysis)	WBI MCIT
	<i>ICT share</i>	مساهمة رأس مال ICT	يمثل حصة رأس مال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي	TED (The Conference Board Total Economy Database)
المتغيرات المستقلة	<i>Openness Articles No.</i>	الإنفتاح التجاري عدد المقالات العلمية المنشورة	يتمثل في مجموع الصادرات والواردات كنسبة من <i>GDP</i> (التجارة كنسبة من <i>GDP</i> ). تمثل عدد المقالات العلمية والهندسية المنشورة في المجالات التالية: الفيزياء، والأحياء، والكيمياء، والرياضيات، والطب الإكلينيكي، والبحوث الطبية البيولوجية، والهندسة والتكنولوجيا، وعلوم الأرض والفضاء.	WBI
	<i>Patent No.</i>	طلبات تسجيل براءات الاختراع	تمثل طلبات براءة الاختراع على مستوى العالم والمقدمة من خلال معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع أو لدى أحد المكاتب الوطنية لبراءات الاختراع لتسجيل الملكية الخالصة لابتكار ما- سواء أكان منتجاً أم عملية تتضمن	WBI

WBI	<p>طريقة جديدة لصنع شيء ما أو تقدم حلاً فنياً جديداً لمشكلة ما. وتتيح براءة الاختراع حماية الاختراع لصالح مالك براءة الاختراع لفترة محدودة، تصل عامة إلى 20 عاماً.</p>	<p>الإتفاق على البحث والتطوير</p>	<i>R &amp; D total</i>
WBI	<p>مؤشر مركب من عدد الباحثين والإتفاق على البحث والتطوير كنسبة من GDP ومتوسط نصيب الفرد من الإتفاق على البحث والتطوير وعدد المقالات العلمية وبراءات الإختراع للمقيمين وغير المقيمين، وتم حسابه بطريقة تحليل المكونات الأساسية (Principal Component Analysis)</p>		
Penn Teable version 9.1	<p>تمثل مستوى التكنولوجيا العالمية (الحدود التكنولوجية) أى أقصى تكنولوجيا متاحة، ممثلة فى الولايات المتحدة الأمريكية.</p>	<p>الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج للدولة القائدة</p>	<i>TFP<sub>t</sub></i>
برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (UNDP)	<p>مؤشر مركب يقيس متوسط ثلاثة أبعاد وهما: العمر المتوقع والحياة المديدة والصحية، ومستوى التعليم والمعرفة، ومستوى المعيشى اللائق، وتتراوح قيمة المؤشر بين 0 (تنمية بشرية منخفضة جداً) و 1 (تنمية بشرية مرتفعة جداً).</p>	<p>مؤشر التنمية البشرية</p>	<i>HDI</i>
WBI	<p>الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الواردة للحصول على حصة دائمة فى الإدارة (نسبة 10 فى المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) فى مؤسسة عاملة فى اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين فى ميزان المدفوعات. وتوضح هذه السلسلة صافي التدفقات (صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوماً منها</p>	<p>الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة</p>	<i>FDI</i>

الاستثمارات التي يتم سحبها) في البلد المعني  
من المستثمرين الأجانب وهي نسبة من  
.GDP

The  
Worldwide  
Governance  
Indicators.

مؤشر مركب من المساءلة والاستقرار  
السياسي ومكافحة الفساد والفعالية الحكومية  
والجودة التنظيمية وسلطة القانون ، وهو  
عبارة عن مجموعة بيانات بحثية تلخص  
وجهات النظر حول جودة الحوكمة المقدمة من  
قبل عدد كبير من المشاركين في استبيان  
المؤسسات والمواطنين والخبراء في البلدان  
الصناعية والنامية. يتم جمع هذه البيانات من  
عدد من معاهد المسح والمؤسسات البحثية  
والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية  
وشركات القطاع الخاص وتم حسابه بطريقة  
تحليل المكونات الأساسية (Principal  
.Component Analysis)

Governance مؤشر الحوكمة

Transparency  
International

يصنف مؤشر مدركات الفساد الدول بناءً على  
مدى إدراك القطاع العام للفساد ، وتشير درجة  
إدراك الدولة لمستوى فساد القطاع العام  
بمقياس من 0 (يوجد فساد) إلى 100 (لا يوجد  
فساد).

Corruption مؤشر مدركات  
الفساد

جدول (3): عينة الدراسة مقسمة حسب مستوى الدخل والأقاليم الجغرافية (Sample data)

البلدان مرتفعة الدخل	البلدان متوسطة الدخل		البلدان منخفضة الدخل	المناطق الجغرافية
	الشريحة العليا	الشريحة الدنيا		
البحرين إسرائيل الكويت قطر السعودية	الأردن إيران	مصر المغرب تونس		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
	جنوب أفريقيا	كوت ديفوار الكاميرون كينيا نيجيريا السنغال	النيجر بوركينافاسو موزامبيق	أفريقيا جنوب الصحراء

		السودان زيمبابوي		
تشيلي أوروغواي كندا أمريكا استراليا نيوزيلندا	البرازيل كولومبيا الإكوادور المكسيك الأرجنتين كوستاريكا بيرو	بوليفيا		أمريكا اللاتينية والشمالية والبحر الكاريفي
ليتوانيا هنغاريا (المجر) كرواتيا التشيك بولندا	كازاخستان رومانيا روسيا بلغاريا تركيا	أوكرانيا	طاجيكستان	أوروبا وآسيا الوسطى
النمسا بلجيكا الدنمارك فرنسا ألمانيا أيرلندا أيسلندا إيطاليا لكسمبورغ هولندا النرويج البرتغال إسبانيا السويد سويسرا إنجلترا فنلندا				أوروبا الغربية
هونغ كونج اليابان سنغافوره كوريا الجنوبية	الصين ماليزيا تايلند تاوان	إندونيسيا الفلبين		شرق آسيا والمحيط الهادئ
	سري لانكا	بنغلاديش الهند		جنوب آسيا

## 2. منهجية التحليل القياسى والنتائج:

### 2-1: اختبار جذر الوحدة للسكون (Unit Root Test) :

تفترض طريقة تقدير نموذج انحدار المربعات الصغرى العادية أن المتوسط والتباين لكل المتغيرات ساكنة عبر الزمن، وعليه فإن المتغيرات غير الساكنة بإضافتها فى النموذج تعطى إنحدار زائف وبالتالي فإن تقدير العلاقة طويلة الأجل بين تلك المتغيرات تستند على أسلوب التكامل المشترك. منذ ذلك الحين وأصبح اختبار جذر الوحدة شرط أساسى ومسبق للتحليل القياسى للسلاسل الزمنية المختلفة. حيث تعتمد إختيار طريقة التقدر المناسبة على نتائج السكون فإذا كانت جميع المتغيرات ساكنة أى متكاملة من الدرجة (0) I فهذا يدعم إستخدام طريقة Pooled OLS أو Fixed effects model أو Random effects model ، ولكن إذا كانت تحتوى على جذر الوحدة أى ساكنة عند الفرق الأول (1) I فيتم استخدام التكامل المشترك، بينما إذا كانت مزيج من I(0) ، I(1) فيتطلب إستخدام PanelARDL.

ويعتبر اختبار جذر الوحدة للتعرف على مدى سكون السلاسل الزمنية من أهم وأشهر الطرق التى تستخدم لإختبارات السكون كما أن إختبارات جذر الوحدة ليست بالضرورة قوية (Roubst) ومن الأفضل إستخدام إختبارات متعددة وعليه فسيتم إستخدام أربعة إختبارات مختلفة للتحقق من قوة النتائج وهما: Levin, Lin & Chut (LLC) ، Lm, Pesaran & Shin(LPS) ، ADF – Fisher ، PP – Fisher .

يتضح من نتائج الإختبارات الأربعة بالملحق أن جميع المتغيرات ساكنة عند المستوى (Level) أى أنها متكاملة من الدرجة I(0) عند مستويات المعنوية المختلفة بإستثناء مؤشر التنمية البشرية (HDI) والذى سكن عن الفرق الأول أى متكامل من الدرجة I(1)، واتفقت الإختبارات الأربعة على أن المتغيرات معدل نمو الإنتاجية الكلية (TFPi growth) ومؤشرات نقل التكنولوجيا وهى (ICT share ، ICT ، FDI ، Openness) وعدد براءات الإختراع (Patent No.) والحوكمة (Governance) والتحكم فى الفساد (Corruption) ساكنين عند الجزء الثابت أو القاطع (Intercept) ، بينما كانت متغيرات التقارب التكنولوجى (Convergence) ومجمل الإنتاجية الكلية (TFP) ساكنة عند الجزء الثابت والاتجاه الزمنى (Intercept Trend) ، فى حين نجد أن متغير عدد المقالات العلمية (articles No.) ساكن عند الإختبارين الأول والأخير فقط، ومتغير الحدود التكنولوجية العالمية (TFP<sub>t</sub>) ساكن عند الإختبار

الأول فقط. ونتيجة لذلك يمكننا أن نستخدم Pooled OLS أو Fixed effects أو Random effects model.

2-2: تقدير العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجمل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:

سوف تستخدم الدراسة الحالية البيانات الطولية المتوازنة لإستقصاء الأثر طويل الأجل لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على إجمالي الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج من خلال دراسة مقارنة بين مختلف الدول :

في ضوء النتائج التالية تم استخدام اختبار Hausman test والذي جاءت نتائجه معنوية للنماذج المستخدمة مما يشير إلى رفض الفرض العدمي بأن نموذج الأثار العشوائية هو المناسب وبالتالي قبول الفرض البديل بأن نموذج الأثار الثابتة هو الأفضل وتم استخدام طريقة (2Way-Fixed Effects Model)، كذلك اختبار Residual variance test والذي يقوم بالمفاضلة بين نموذج الأثار الثابتة ونموذج الانحدار الخطى البسيط المجمع Pooled OLS حيث جاءت نتائج اختبار معنوية عند كل النماذج بما يفيد أيضاً برفض الفرض العدمي بأن نموذج Pooled OLS هو المناسب وبالتالي قبول الفرض البديل بأن نموذج الأثار الثابتة هو الأفضل.

جدول (5): العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجمل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

Dependent Variable: TFP<sub>i</sub>

White cross-section standard errors & covariance (no d.f. correction)

Variables	Reg (1)	Reg (2)	Reg (3)	Reg (4)	Reg (5)	Reg (6)
<i>ICT</i>	0.01245 [2.641]***	0.02322 [3.812]***	0.03456 [3.463]***	0.01329 [6.228]***	0.01624 [2.76]***	0.02884 [3.291]***
<i>FDI</i>	0.00107 [3.847]***	0.00023 [1.039]*	0.00022 [1.005]	0.00004 [0.681]	0.00008 [0.407]	0.00011 [0.443]
<i>Openness</i>	-0.00249 [- 8.78]***	-0.00177 [-6.39]***	- 0.0011 [-0.639]	0.00065 [5.581]***	-0.00179 [5.077]***	-0.00024 [-1.072]
<i>Openness<sup>2</sup></i>	3.62354 [9.536]***	2.745781 [6.701]***	6.31247 [2.123]**	-0.00008 [6.516]***	2.93478 [5.415]***	9.38745 [2.838]***
<i>articles No.</i>		0.00005			-0.0085	



			[2.972]***			[-1.424]
<i>Patent No.</i>		0.00787				0.01827
			[1.788]*			[9.885]***
<i>R &amp; D total</i>			0.02748	0.00484		0.02368
			[10.242]***	[7.036]***		[10.45]***
<i>TFP<sub>t</sub></i>				0.21162		
				[0.866]		
<i>Convergence</i>				-0.93624		
				[43.01]***		
<i>HDI</i>					0.09945	0.19460
					[1.802]*	[2.245]**
<i>Governance</i>					0.04981	0.04644
					[3.475]***	[3.842]***
<i>Corruption</i>					0.00194	0.00145
					[2.261]**	[3.058]***
<i>Constant</i>	1.15262	1.09466	0.97289	1.87006	0.97976	0.69744
	[58.32]***	[49.78]***	[61.42]***	[80.92]***	[20.24]***	[8.263]***

<i>Effects Specification</i>						
<i>Method</i>	<i>FEM</i>	<i>FEM</i>	<i>FEM</i>	<i>REM</i>	<i>FEM</i>	<i>FEM</i>
<i>Year FE</i>	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes
<i>Firm GLS Weights</i>	No	No	No	No	No	No
<i>Firm cluster</i>	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes
<i>Obs.</i>	1155	780	549	782	778	549
<i>Cross-section</i>	77	73	62	72	73	62
<i>R square</i>	52.2%	50.5%	50%	96.9%	54.6%	54.4%
<i>Adjusted R<sup>2</sup></i>	47.9%	44.1%	41.9%	96.4%	48.5%	46.7%
<i>Fisher test (F-stat.)</i>	(12.33)***	(7.897)***	(6.129)***	(219.1)***	(8.945)***	(6.989)***
<i>Residual variance test</i>	(11.93)***	(6.833)***	(5.175)***	(2.544)***	(7.973)***	(5.817)***
<i>Breusch-Pagan test</i>	(1176)***	(295.2)***	(191.1)***	(24.99)***	(269.7)***	(151.4)***
<i>Hausman test</i>	(30.64)***	(39.13)***	(32.93)***	(3.951)	(105.5)***	(76.31)***
<i>Time test</i>	(72.79)***	(79.82)***	(77.87)***	(505.1)***	(94.32)***	(100.7)***

ملحوظة:\*\*\*، \*\*، \* تشير إلى وجود دلالة إحصائية عند مستوى 1%، 5%، 10% على الترتيب.

ويتضح من الجدول السابق العديد من النتائج وهى كالتالى :

بالنسبة لنموذج الإنحدار رقم (1) والذى يمثل العلاقة البسيطة من نموذج الدراسة ،حيث أظهرت وجود أثر إيجابى ومعنوى عند مستوى معنوية 1% ، 5% ، 10% لمؤشرات نقل التكنولوجيا ( ICT ، FDI) وقد كانت قيمة المقدرة (0.0124) بالنسبة لمؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT وهو يشير إلى أن زيادة ICT بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة مجمل الإنتاجية الكلية بمقدار 0.0124 فى المتوسط (هذا يتماشى مع فروض الدراسة والنظرية الاقتصادية) ،بينما مؤشر الإنفتاح التجارى (Openness) يأخذ شكل حرف U أى يكون تأثيره سلبى عند المستويات المنخفضة منه (بالدول النامية) نظراً لزيادة حجم الواردات عن الصادرات بتلك الدول (أى إنخفاض حجم التجارة كنسبة من الناتج) ،ويتحول تأثيره إلى الإيجابى عند المستويات المرتفعة منه (بالدول المتقدمة).

ومن أجل الحصول على أثر مؤشرات إنتاج التكنولوجيا على مجمل الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج تم إدخال مؤشرات Patent No. ، R & D total ، articles No. (عدد المقالات العلمية ، وعدد براءات الإختراع ، والبحث والتطوير) وذلك بنموذجى الإنحدار رقم (2) ، (3) ، حيث نجد أن تأثيرهم إيجابى ومعنوى عند مستوى معنوية 1% ، 5% ، 10% وهو ما يتفق وفروض الدراسة والنظرية طبقاً لنموذج بول رومر المطور.

ومن أجل تحديد درجة التقارب التكنولوجى بين الدول النامية والمتقدمة ودراسة مستوى التكنولوجيا العالمية تم إدخال متغير تفاعلى ليعكس هذا وذلك مع الإبقاء على مؤشر R & D total ، ويوضح النموذج رقم (4) أن إدخال المتغير التفاعلى للتقارب التكنولوجى لم يغير من تأثير المتغيرات الأخرى على مجمل الإنتاجية الكلية بإستثناء فقد مؤشر FDI لتأثيره ،كما أن تأثير مؤشر التقارب التكنولوجى Convergence سلبى ومعنوى ومعناه كل ما يحصل تقارب تكنولوجى بين الدول كل ما تقل مجمل الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

وبالنظر إلى النموذجين (5) ، (6) تم إضافة المحددات غير التكنولوجية المختلفة (المؤسسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية) وهى Corruption ، Governance ، HDI حيث أظهرت نتائجهم وجود تأثير إيجابى ومعنوى عند مستوى معنوية 1% ، 5% ، 10% على مجمل الإنتاجية وهذا يعنى أن زيادة مؤشر التنمية البشرية سوف تزداد مجمل الإنتاجية ،كما أن كل ما تزداد القدرة المؤسسية للدول (جودة المؤسسات) تزداد الإنتاجية الكلية ،كما أن زيادة قدرة الدول على التحكم فى الفساد (Proxy للمحددات الثقافية والاجتماعية) يعمل على زيادة مجمل الإنتاجية الكلية.

ويتضح من النتائج السابقة في كافة النماذج أن هناك تطابق مع نتائج المعادلة (1) (باستثناء متغير الاستثمار الأجنبي المباشر والذي إختفى تأثير في باقى النماذج بعد إضافة المتغيرات الأخرى تباعاً) مما يؤكد ثبات وإستقرار نتائج هذه المتغيرات بغض النظر عن إدخال متغيرات جديدة على النموذج. وتشير الإحصاءات العامة (key regression statistics) إلى أن قيمة معامل التحديد المعدل لنموذج الأثار الثابتة Adjusted R<sup>2</sup> فى كل النماذج تفسر ما بين 41.9% - 48.5% من التغيرات التى تحدث فى مجمل الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ممثلة فى TFP<sub>i</sub> بالأسعار الثابتة المحلية بإستثناء النموذج رقم (4) والذي يرتفع فيه قيمة معامل التحديد المعدل بنسبة 96.4%، كما يشير إختبار فيشر (Fisher test (F-stat.) إلى رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل بوجود دلالة إحصائية لتلك النماذج ككل عند مستوى معنوية 1%.

جدول (6): إجراءات قوة على مستوى إجمالى العينة (Robustness Checks)

Dependent Variable: TFP<sub>i</sub> & TFP<sub>i</sub> growth

White cross-section standard errors & covariance (no d.f. correction)

Variables	TFP <sub>i</sub>			TFP <sub>i</sub> growth		
	Reg (7)	Reg (8)	Reg (9)	Reg (10)	Reg (11)	Reg (12)
<i>ICT share</i>	-0.00519 [-2.669]***	-0.00378 [-1.723]*	-0.00285 [-1.785]*	-0.4861 [4.022]***	-0.9931 [-5.39]***	-1.2056 [4.537]***
<i>FDI</i>	0.00164 [4.364]***	0.00042 [1.767]*	0.00019 [0.865]	0.00222 [0.238]	0.00339 [0.278]	0.00363 [0.318]
<i>Openness</i>	-0.00098 [-2.841]***	-0.00212 [6.881]***	-0.00202 [5.277]***	0.01225 [1.509]	0.01722 [3.312]***	0.01491 [2.999]***
<i>Openness<sup>2</sup></i>	1.24578 [2.334]***	3.40158 [7.285]***	3.37489 [5.525]***	-0.00018 [-1.069]	-2.2356 [-1.797]*	-0.00001 [-1.517]
<i>articles No.</i>		3.23698 [2.044]**	-0.00416 [-0.774]		1.38264 [4.052]***	0.11850 [1.804]*
<i>Patent No.</i>		0.00935 [2.015]**	0.01703 [12.24]***		-0.24986 [2.954]***	0.14182 [2.211]**
<i>HDI</i>			0.11518 [2.030]**			1.91584 [0.979]
<i>Governance</i>			0.04568 [3.342]***			-0.0431 [-0.179]
<i>Corruption</i>			0.00234 [2.661]***			0.01665 [0.648]
<i>Constant</i>	1.03455 [38.407]***	1.13822 [46.65]***	0.93826 [24.58]***	-0.6874 [-1.308]	-1.1495 [-1.393]	-3.9440 [-1.737]*

Method	Effects Specification					
	FEM	FEM	FEM	REM	REM	REM
Year FE	Yes	Yes	Yes	Yes	No	No
Firm GLS Weights	No	No	No	-	-	-
Firm cluster	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes
Obs.	1910	780	778	1463	915	913
Cross-section	77	73	73	77	74	74
R square	56%	49.7%	54.3%	16.1%	8.5%	8.6%
Adjusted R <sup>2</sup>	53.5%	43.2%	48.2%	14.9%	7.9%	7.7%
Fisher test (F-stat.)	(22.09)***	(7.668)***	(8.842)***	(12.59)***	(14.13)***	(9.445)***
Residual variance test	(22.55)***	(6.868)***	(8.404)***	(6.617)***	(5.034)***	(5.061)***
Breusch-Pagan test	(4582)***	(282.9)***	(238.4)***	(638.7)***	(171.0)***	(158.1)***
Hausman test	(9.701)**	(49.65)***	(136.1)***	(5.849)	(8.114)	(15.36)*
Time test	(258.6)***	(103.7)***	(97.23)***	(224.4)***	(281.7)***	(265.6)***

ملحوظة:\*\*\*،\*\*،\* تشير إلى وجود دلالة إحصائية عند مستوى 1%، 5%، 10% على الترتيب.

إستهداف التحليل القياسى منذ البداية بجدول (6) ليس فقط التعرف على أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مجمل الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فى ضوء عينة الدراسة ولكن التحقق من ما إذا كان هذا الأثر مستقر وقوى (Robust) أى لا يختلف الأثر باختلاف الطريقة المستخدمة فى التحليل أو المتغيرات الضابطة المستخدمة ، ولذلك ومن خلال الجدول رقم (5/8) تم إستخدام بعض إجراءات القوة على مستوى إجمالى العينة مثل :

1. تم إستبدال مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات *ICT* بمؤشر حصة أو مساهمة رأسمال *ICT share* فى مجمل الناتج ووجد أن تأثيره سلبى ومعنوى عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% على مجمل الإنتاجية الكلية بالأسعار الثابتة المحلية  $TFP_i$  نظراً لأن زيادة *ICT share* باعتبارها مدخلات فى العملية الإنتاجية تقل  $TFP_i$ ، وذلك من خلال النموذج (7) والذى يمثل العلاقة البسيطة من نموذج الدراسة كما أظهرت نتائج وجود أثر إيجابى ومعنوى عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% للاستثمار الإجنبى المباشر (*FDI*) وقد ، بينما مؤشر الإنفتاح التجارى (*Openness*) يأخذ شكل حرف U كما سبق.

ومن أجل الحصول على أثر مؤشرات إنتاج التكنولوجيا على  $TFP_i$  تم إدخال مؤشرات *Patent No.*، *articles No.* وذلك بنموذج الإحدار (8) حيث نجد أن تأثيرهم إيجابى ومعنوى عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% ولم يحدث أى تأثير على باقى المتغيرات الأخرى بالنموذج بإستثناء فقد تأثير *FDI* على  $TFP_i$ .

وبالنظر إلى النموذج (9) تم إضافة المحددات غير التكنولوجية المختلفة (المؤسسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية) وهي *HDI* ، *Governance* ، *Corruption* حيث أظهرت نتائجهم وجود تأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% على مجمل الإنتاجية في ضوء استخدام *ICT share*، ولم يحدث أى تأثير على باقى المتغيرات الأخرى بالنموذج باستثناء فقد تأثير *FDI* على  $TFP_i$  وكذلك تحول تأثير مؤشر *articles No.* من الإيجابي والمعنوي إلى السلبي وغير دال إحصائياً.

2. تم إستبدال مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات *ICT* بمؤشر حصة أو مساهمة رأسمال *ICT share* فى مجمل الناتج على معدل نمو مجمل الإنتاجية الكلية  $TFP_{igrowth}$  ووجد أن تأثيره سلبي ومعنوي عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% نظراً لأن زيادة *ICT share* باعتبارها مدخلات فى العملية الإنتاجية يقلل  $TFP_{igrowth}$  حيث أن ذلك مجرد إعادة توزيع لحصص رأس المال والعمل بالمقارنة بحصة *TFP* فى الناتج وهذا يعنى إنخفاض حصة *TFP* وزيادة حصة رأس المال والعمل، وذلك من خلال النماذج (10)، (11)، (12).

ويتضح من النتائج بالجدول السابق وبإدخال مؤشر *ICT share* إلا أن هناك تطابق مع نتائج المعادلة (7)، (8) (باستثناء متغير الاستثمار الأجنبي المباشر والذي إختفى تأثير فى النموذج (9) المتغيرات الأخرى تبعاً وتحول تأثير مؤشر *articles No.* من الإيجابي والمعنوي إلى السلبي وغير دال إحصائياً) مما يؤكد ثبات وإستقرار نتائج هذه المتغيرات بغض النظر عن إدخال متغيرات جديدة على النموذج. وتشير الإحصاءات العامة (key regression statistics) إلى أن قيمة معامل التحديد المعدل لنموذج الأثار الثابتة  $Adjusted R^2$  فى كل النماذج الثلاثة تفسر ما بين 43.2% - 53.5% من التغيرات التى تحدث فى مجمل الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج  $TFP_i$ ، كما يشير إختبار فيشر (*Fisher test (F-stat.)*) إلى رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل بوجود دلالة إحصائية لتلك النماذج ككل عند مستوى معنوية 1%.

جدول (7): العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجمل الإنتاجية العوامل بالنسبة لمستويات الدخل

Dependent Variable:  $TFP_i$

White cross-section standard errors & covariance (no d.f. correction)

Variables	High income	Middle income	Low income
	Reg (13)	Reg (14)	Reg (15)
ICT	-0.02085 [-1.954]**	0.03603 [4.525]***	0.03559 [3.206]***
FDI	0.00072 [4.382]***	0.00233 [4.434]***	0.00229 [3.425]***
Openness	0.00126 [8.818]***	-0.00601 [-8.347]***	0.00962 [8.795]***
Openness2		1.74258 [7.129]***	-7.36847 [-10.13]***
articles No.	-0.08393 [-5.904]***	-4.20598 [-0.199]	1.82658 [4.444]***
Patent No.	0.01221 [6.398]***	0.01345 [2.668]***	0.03383 [0.776]
HDI	1.21638 [5.801]***	-0.00779 [-0.118]	-0.39934 [-1.415]
Governance	0.05128 [2.925]***	0.06005 [5.983]***	0.04325 [3.047]***
Corruption	0.00135 [1.770]*	0.00283 [5.611]***	0.00184 [1.706]*
Constant	0.39556 [1.408]*	1.26786 [26.371]***	1.03664 [6.242]***
<b>Effects Specification</b>			
Method	FEM	FEM	FEM
Year FE	No	Yes	No
Firm GLS Weights	No	No	No
Firm cluster	Yes	Yes	Yes
Obs.	416	225	137
Cross-section	37	20	16
R square	51.2%	78.5%	75.8%
Adjusted R2	45.4%	73.9%	70.6%
Fisher test (F-stat.)	(8.851)***	(17.277)***	(14.642)***
Residual variance test	(9.955)***	(16.43)***	(4.998)***
Breusch-Pagan test	(128.5)***	(141.7)***	(19.42)***
Hausman test	(101.8)***	(47.39)***	(19.37)**
Time test	(37.76)***	(87.15)***	(10.20)

ملحوظة:\*\*\*، \*\*، \* تشير إلى وجود دلالة إحصائية عند مستوى 1%، 5%، 10% على الترتيب.

بالنسبة لنموذج الإنحدار (13) والذي يمثل العلاقة بالنسبة للدول مرتفعة الدخل وعددها 37 دولة، حيث أظهرت وجود أثر سلبي ومعنوي عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% لتكنولوجيا المعلومات *ICT* وقد كانت قيمة المقدرة (-0.021) وهو يشير إلى أن زيادة *ICT* بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى إنخفاض مجمل الإنتاجية الكلية بمقدار 0.021 في المتوسط (هذا دليل على زيادة حصة العمل ورأس المال وخاصة رأس المال بتلك الدول بالمقارنة بحصة *TFP*)، وتأثير إيجابي ومعنوي لكلاً من الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI* والانفتاح التجاري *Openness* نظراً لزيادة حجم الصادرات عن الواردات (أي زيادة حجم التجارة كنسبة من الناتج) بتلك الدول مرتفعة الدخل.

ومن أجل الحصول على أثر مؤشرات إنتاج التكنولوجيا والمحددات غير التكنولوجية على مجمل الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بتلك الدول تم إدخال مؤشرات *Patent No.*، *articles No.*، *Corruption·Governance·HDI*، معنوية 1%، 5%، 10% وهو ما يتفق وفروض الدراسة والنظرية طبقاً لنموذج بول رومر المطور باستثناء مؤشر *articles No.* فوجد تأثيره سلبي وذا دلالة إحصائية على النموذج.

بالنسبة لنموذج الإنحدار (14) والذي يمثل العلاقة بالنسبة للدول متوسطة الدخل وعددها 20 دولة، حيث أظهرت وجود أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% لتكنولوجيا المعلومات *ICT* وقد كانت قيمة المقدرة (0.036) وهو يشير إلى أن زيادة *ICT* بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى إنخفاض مجمل الإنتاجية الكلية بمقدار 0.036 في المتوسط، وكذلك تأثير إيجابي ومعنوي لكلاً من الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI*، وعدد براءات الاختراع *Patent No.*، والحوكمة *Governance*، والتحكم في الفساد *Corruption*، وتأثير سلبي وغير معنوي للتنمية البشرية *HDI* نظراً لإنخفاض مؤشرات وحجم التنمية البشرية بهذه الدول بينما تأثير سلبي وغير معنوي لمؤشر *articles No.*، بينما مؤشر الانفتاح التجاري (*Openness*) يأخذ شكل حرف *U* أي يكون تأثيره سلبي عند المستويات المنخفضة منه نظراً لزيادة حجم الواردات عن الصادرات بتلك الدول.

بالنسبة لنموذج الإنحدار (15) والذي يمثل العلاقة بالنسبة للدول منخفضة الدخل وعددها 16 دولة، حيث تتفق مع نتائج النموذج (14) حيث أظهرت وجود أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% لتكنولوجيا المعلومات *ICT* وقد كانت قيمة المقدرة (0.036) وهو يشير إلى أن زيادة *ICT* بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى إنخفاض مجمل الإنتاجية الكلية

بمقدار 0.036 فى المتوسط ، وذلك باستثناء تحول تأثير مؤشر عدد المقالات العلمية *articles* إلى الإيجابى والدادل إحصائياً وكذلك فقد مؤشر براءات الإختراع *Patent No.* تأثيره على مجمل الإنتاجية الكلية.

وتشير الإحصاءات العامة (key regression statistics) إلى أن قيمة معامل التحديد المعدل لنموذج الأثار الثابتة  $Adjusted R^2$  فى كل النماذج تفسر ما بين 45.4% - 73.9% من التغيرات التى تحدث فى مجمل الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ممثلة فى  $TFP_i$  بالأسعار الثابتة المحلية باستثناء ارتفاع قيمته بنموذجى الدول متوسطة ومنخفضة الدخل 73.9% ، 70.6% على الترتيب مما يزيد من القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة فى تفسير التغير فى المتغير التابع بتلك الدول ، كما يشير إختبار فيشر *Fisher test (F-stat.)* إلى رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل بوجود دلالة إحصائية لتلك النماذج ككل عند مستوى معنوية 1%.

ولمعرفة سبب التأثير السلبى لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات بالدول مرتفعة الدخل والذى يعنى إرتفاع حصة رأس المال والعمل بالمقارنة بحصة مجمل الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج تم تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعة الأقاليم بالعالم كما يلى :

جدول (8): العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ومجمل الإنتاجية العوامل على مستوى الأقاليم

Dependent Variable:  $TFP_i$

White cross-section standard errors & covariance (no d.f. correction)

Variables	Middle East & North Africa	Sub-Saharan Africa	Latin & North America & Caribbean	Europe & Central Asia	Western Europe	East Asia & Pacific	South Asia
	Reg (16)	Reg (17)	Reg (18)	Reg (19)	Reg (20)	Reg (21)	Reg (22)
ICT	-0.09475 [-7.491]***	0.01159 [0.457]*	0.06746 [8.361]***	0.02725 [3.087]***	-0.00978 [-1.844]*	0.02032 [1.714]*	0.10137 [3.377]***
FDI	0.00295 [1.954]**	0.00272 [3.171]***	0.00119 [0.966]	0.00013 [0.224]	-0.00019 [-1.229]	0.00153 [2.174]**	0.00227 [0.210]
Openness	7.15287 [0.1774]	0.00552 [2.972]***	-0.00507 [-1.719]*	-0.00898 [-5.761]**	0.00299 [7.034]***	-0.00064 [-1.688]*	0.00043 [-0.272]
Openness2		-0.00005 [-5.798]**	0.00004 [1.689]*	0.000043 [5.163]***	-5.44257 [6.497]***	1.64789 [2.685]***	
articles No.	0.10949 [4.334]***	-0.00001 [-1.727]*	0.000009 [-2.724]**	-0.000001 [-1.045]	1.13256 [3.787]***	4.57864 [4.417]***	-0.000001 [-0.169]
Patent No.	0.33401 [2.631]***	0.24681 [0.725]	0.04862 [5.714]***	0.00983 [0.111]	0.17017 [3.729]***	0.00067 [0.205]	0.06704 [0.907]



HDI	-0.58675 [4.029]***	-0.0531 [-0.337]	-0.41997 [-4.367]***	0.07326 [0.679]	-0.01473 [-0.272]	0.22704 [1.979]**	0.38861 [0.903]
Governance	0.07828 [4.624]***	0.03355 [1.7406]*	0.07631 [9.510]***	0.06442 [3.072]***	-0.00365 [-0.369]	0.00514 [0.553]	-0.05245 [-0.760]
Corruption	-0.00511 [4.799]***	0.00636 [3.547]***	0.00004 [0.046]	0.00007 [0.041]	-0.00185 [3.311]***	0.00407 [4.308]***	0.00038 [0.077]
Constant	0.96026 [4.971]***	0.91958 [5.164]***	1.42459 [10.279]***	1.50322 [8.637]***	0.97922 [11.26]***	0.56724 [6.419]***	0.77091 [1.920]*

Effects Specification							
Method	FEM	FEM	FEM	FEM	FEM	FEM	FEM
Year FE	No	No	Yes	Yes	Yes	Yes	No
Firm GLS Weights	No	No	No	No	No	No	No
Firm cluster	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes
Obs.	95	47	147	139	200	116	34
Cross-section	10	7	14	12	17	10	3
R square	75.2%	88.6%	82.3%	69.1%	73.9%	87.3%	73.6%
Adjusted R2	69.8%	83.1%	77.2%	60.1%	68.2%	82.9%	62.1%
Fisher test (F-stat.)	(13.75)***	(16.05)***	(15.97)***	(7.703)***	(12.85)***	(20.29)***	(6.402)***
Residual variance test	(4.979)***	(6.795)***	(18.75)***	(2.784)***	(7.106)***	(40.59)***	(5.928)***
Breusch-Pagan test	(97.12)***	(101.3)***	(107.9)***	(121.7)***	(1.364)	(12.66)**	(12.14)*
Hausman test	(4.458)**	(21.55)**	(68.91)***	(34.36)***	(97.87)***	(9.543)**	(39.54)**
Time test	(11.20)	(14.29)	(25.78)***	(27.42)***	(165.6)***	(21.51)**	(6.076)

ملحوظة:\*\*\*، \*\*، \* تشير إلى وجود دلالة إحصائية عند مستوى 1%، 5%، 10% على الترتيب.

أظهرت نتائج النماذج السابقة بالجدول السابق أن مصدر العلاقة السالبة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجمل الإنتاجية للعوامل يرجع إلى إقليم الشرق الأوسط (نظراً لتزايد حصة أو نصيب العمل بها عن رأس المال و *TFP* لوفرة العمالة بها) وإقليم أوروبا الغربية (نظراً لتزايد حصة أو نصيب رأس المال بها عن العمل و *TFP* لوفرة رأس المال بها) ، وبالنظر إلى باقي المتغيرات الأخرى والتي سيتم مقارنتها بين الأقاليم نجد أن : مؤشر *FDI* تأثيره إيجابي ومعنوي بالنماذج (16) ، (17) ، (21) نظراً لما تمتلكه بعض هذه الدول بهذه الأقاليم من إمكانيات وأدوات جذب للإستثمار الأجنبي المباشر بصفته أهم قنوات نقل التكنولوجيا وبالتالي زيادة الإنتاجية الكلية مثل إسرائيل ونيجييريا وجنوب أفريقيا والصين واليابان وسنغافوره... إلخ ، بينما نجد مؤشر الإنفتاح التجاري تأثيره إيجابي ومعنوي بالنماذج (16) ، (17) ، (20) بينما تأثيره سلبي ومعنوي ويأخذ شكل حرف U بالنماذج (18) ، (19) ، (21) أي يكون تأثيره سلبي عند المستويات المنخفضة منه ويتحول تأثيره إلى الإيجابي عند المستويات المرتفعة منه ، وبالنظر إلى مؤشرات إنتاج التكنولوجيا نجدها تتفق مع النظرية الاقتصادية في غالبية النماذج مثل تأثير مؤشر *articles*

No. الإيجابي وذا دلالة الإحصائية بالنماذج (16)، (18)، (20)، (21)، وأخيراً نجد أن تأثير المحددات غير التكنولوجية بجميع مؤشراتها على مجمل الإنتاجية الكلية يتفاوت نظراً للاختلافات الكبيرة بين الدول على مستوى الأقاليم في مستوى وحجم التنمية البشرية بمؤشراتها الفرعية (التعليم والدخل والصحة) وكذلك القدرة المؤسسية (جودة المؤسسات) وقدرتها على التحكم في الفساد.

وتشير الإحصاءات العامة (key regression statistics) إلى أن قيمة معامل التحديد المعدل لنموذج الأثار الثابتة  $Adjusted R^2$  في كل النماذج تفسر ما بين 60.1% - 83.1% من التغيرات التي تحدث في مجمل الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ممثلة في  $TFP_i$  بالأسعار الثابتة المحلية بتلك الأقاليم، كما يشير إختبار فيشر (*Fisher test (F-stat.)*) إلى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بوجود دلالة إحصائية لتلك النماذج ككل عند مستوى معنوية 1%.

2-3: تقدير العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجمل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بمجموعة دول البريكس:

جدول (9): العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجمل الإنتاجية للعوامل بدول البريكس

Variables	BRICS		
	Reg (1)	Reg (2)	Reg (3)
ICT	0.0643 [10.444]***	0.0203 [1.960]**	0.1380 [1.708]*
FDI	0.0108 [2.139]**	0.0080 [1.466]	0.0078 [1.332]
Openness	0.0013 [1.806]*	0.0001 [0.266]	-0.0006 [-0.700]
articles No.		0.00001 [6.247]***	0.00009 [3.701]***
Patent No.		-0.0098 [-2.273]**	-0.0080 [-1.958]**
HDI			0.12236 [0.411]
Governance			-0.0205 [-0.708]
Corruption			0.00301 [1.769]*
Constant	0.9166 [23.046]***	0.8796 [49.082]***	0.70439 [3.716]***

Method	Effects Specification		
	FEM	FEM	FEM
Year FE	No	Yes	No
Firm GLS Weights	No	No	No
Firm cluster	Yes	Yes	Yes
Obs.	75	60	60
Cross-section	5	5	5
R square	59.9%	64.2%	65.4%
Adjusted R2	55.7%	57.7%	56.6%
Fisher test (F-stat.)	(14.309)***	(9.941)***	(7.403)***
Residual variance test	.95)***11(	(26.45)***	(5.921)***
Breusch-Pagan test	(121.5)***	(123.7)***	(24.42)***
Hausman test	(145.8)***	(87.39)***	(27.67)**
Time test	(29.78)***	(77.18)***	(14.28)**

بالنسبة لنموذج الإنحدار رقم (1) والذي يمثل العلاقة البسيطة بالنسبة لدول البريكس ،حيث أظهرت وجود أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى معنوية 1% ، 5% ، 10% لمؤشرات نقل التكنولوجيا (*FDI ، ICT*) وقد كانت قيمة المقدرة (0.0643) بالنسبة لمؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات *ICT* وهو يشير إلى أن زيادة *ICT* بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة مجمل الإنتاجية الكلية بمقدار 0.0643 في المتوسط ، كما أن تأثير مؤشر الإنفتاح التجاري (*Openness*) إيجابي ومعنوي نظراً لزيادة حجم التجارة كنسبة من الناتج. ومن أجل الحصول على أثر مؤشرات إنتاج التكنولوجيا على مجمل الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بدول البريكس تم إدخال مؤشرات *Patent No.* ، *articles No.* (عدد المقالات العلمية ، وعدد براءات الإختراع) وذلك بنموذجي الإنحدار (2) حيث نجد أن تأثير الأول إيجابي ومعنوي عند مستوى معنوية 1% بينما الثاني تأثيره سلبي ومعنوي عند 5% ، 10% ، وبإدخال تلك المتغيرات التفاعلية فقد مؤشر *FDI ، Openness* تأثيرهم على مجمل الإنتاجية للعوامل. وبالنظر إلى النموذج (3) وبإضافة المحددات غير التكنولوجية المختلفة (المؤسسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية) وهي *HDI ، Governance ، Corruption* حيث أظهرت نتائجهم تفاوت نسبي في تأثيرهم على باقي المتغيرات بالنموذج ككل نظراً لتزايد نسبة الفساد وفقد السيطرة عليه في بعض الدول مثل الهند وروسيا وإرتفاع معدلات الجريمة والسرقة نتيجة للإضطرابات السياسية كما في جنوب أفريقيا بالإضافة إلى إرتفاع معدلات التضخم مما يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي وعدم إستقرار السياسات الاقتصادية كما في روسيا.

وتشير الإحصاءات العامة (key regression statistics) إلى أن قيمة معامل التحديد المعدل لنموذج الأثار الثابتة  $Adjusted R^2$  في كل النماذج تفسر ما بين 55.7% - 57.7% من التغيرات التي تحدث في مجمل الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ممثلة في  $TFP_i$  بالأسعار الثابتة المحلية في دول البريكس، كما يشير إختبار فيشر (Fisher test (F-stat.) إلى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بوجود دلالة إحصائية لتلك النماذج ككل عند مستوى معنوية 1%.

### نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراسة أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في عينة الدراسة في الفترة (1990-2018) في مجموعة من النقاط كما يلي :

1. إنتشار تكنولوجيا المعلومات يساهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية في مصر من خلال تحسين الاقتصاد القائم على المعرفة والتقليل من معدلات الفقر من خلال إيجاد وظائف إضافية وتعزيز جهود البحث والتطوير.

2. بالنظر إلى الدول المختارة للتحليل بخلاف دول البريكس نجد أنها متفاوتة تفاوت كبير في كافة المؤشرات فمثلاً المغرب هناك تزايد في مساهمة مجمل الإنتاجية مع إنخفاض عام في مؤشر البنية الأساسية لـ ICT حيث بلغ (-0.8) بينما نجد أن متوسط حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة متزايد نسبياً حيث بلغت متوسط نسبته من الناتج (1.8%) خلال الفترة نظراً لطبيعة الاقتصاد المغربي بأنه اقتصاد خدمي (54.9% من الناتج) وكذلك نتيجة الاستقرار الاقتصادي .

3. بينما في الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن هناك تزايد مساهمة TFP مع زيادة في مؤشر ICT بلغ متوسطه العام خلال الفترة (1.2) نظراً لتزايد البنية والجاهزية التكنولوجية بها وتزايد دور قطاع ICT وباعتبارها الدولة القائدة للتكنولوجيا في العالم (أى التى تمثل الحدود التكنولوجية العالمية) وبالتالي نجد التزايد المستمر في مساهمة رأس مال ICT في الناتج كما يوضحه مؤشر ICT\_Share بمتوسط (4.1).

4. الصين هي المحرك الاقتصادى لاقتصاد البريكس ككل والتي تتفوق بحجم تجارتها وخاصة السلعية على كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى وكذلك فيما يتعلق بحركة الاستثمارات الدولية، كما يوجد تنوع في هيكل الصادرات بدول التجمع مما يتيح لهم مزايا نسبية مستقبلية وتفوق دول البريكس على القوى الاقتصادية الحالية.

5. حجم التجارة البينية بين دول التكتل ليست بالفاعلية المطلوبة على إعتبار أن الصين هي الشريك الرئيسي لمعظم دول التكتل بينما الشركاء الرئيسيين للصين خارج التكتل هما الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية وهونج كونج فضلاً عن المشكلات التي تعاني منها معظم دول التكتل.

6. طورت دول البريكس من إمكانياتها وخاصة في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة بعد عام 2000 بالمقارنة بالدول النامية بالعالم، وتزايدت أهمية قطاع ICT في إجمالي صادرات دول البريكس مع مرور الزمن مما يزيد من القيمة المضافة لتلك القطاعات ودورها في القطاعات الأخرى على الرغم من ذلك هناك إنخفاض في مؤشر البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وبلغ متوسطه للمجموعة خلال الفترة (1990-2018) ما يقارب (-0.7) وهو ما يؤكد مساهمة رأس مال ICT في الناتج بمتوسط عام بلغ 2.24، كما أن هناك إمكانيات كبيرة لتوسيع السوق الرقمية بين مستهلكي دول البريكس وهو ما سيكون بدوره قوة إيجابية للتجارة عبر الحدود ولكن في ضوء عوائق كبيرة يتعين التغلب عليها الفساد وانتشار معدلات السرقة والجريمة وإنخفاض الجودة المؤسسية وهو ما يؤكد الترتيب المتدنى لهذه الدول في مؤشر مدركات الفساد.

7. تذبذب مساهمة TFP في النمو الاقتصادي لدول البريكس ويظهر ذلك بشكل كبير في البرازيل وجنوب أفريقيا حيث كان سالباً كمتوسط للفترة (1990-2018)، وكذلك ما توصل إليه البنك الدولي عام 2015 حيث يعكس جزء من التباطؤ في معدلات النمو ومعدلات نمو TFP بدول البريكس حالة الكساد بالبرازيل والإضطرابات السياسية في جنوب أفريقيا وارتفاع معدلات التضخم وإنخفاض قيمة العملة المحلية في روسيا.

8. بلغ متوسط حجم الإنتاجية الكلية للعوامل في مجموعة دول البريكس خلال فترة الدراسة 0.90414 حيث وصل أقصاه في جنوب أفريقيا (1.005) وأدناه في الصين (0.8049) على الرغم من تزايد معدل نمو الإنتاجية بالصين وبلغ 4.3% في حين بلغ كمتوسط عام للمجموعة ككل 1.18%.

9. ساهمت TFP بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي في مصر وإن كان بشكل محدود خلال بعض الفترات إلا أنه تدهورت مساهمتها وأصبحت سالبة في الكثير من الفترات الأخرى أي أنها لم تشهد مساراً متجانساً في نموها، حيث بلغ حجم TFP كمتوسط خلال الفترة (1990-2018)

- ما يقارب (1.1069) إلا أن معدل نموها كان سالباً خلال نفس الفترة وبلغ (- 0.9%) مما يؤكد التذبذب الواضح في مساهمتها في النمو.
10. بلغ متوسط مؤشر ICT المركب العام خلال الفترة (- 1.2) نظراً لضعف مؤشرات البنية والجاهزية التكنولوجية بها وتزايد دور القطاعات الأخرى مثل قطاع الخدمات وبالتالي وعلى الرغم من ذلك نجد زيادة في مساهمة رأس مال ICT في الناتج كما يوضحه مؤشر ICT\_Share بمتوسط عام (5.0).
11. نجد أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة بلغت كنسبة من الناتج (2.3%) خلال الفترة نظراً لقدرة الاقتصاد المصرى على جذب الاستثمارات حيث استطاعت مصر جذب 6.5 مليار دولار كاستثمارات اجنبية عام 2016 وصلت إلى 10 مليار دولار عام 2017، وعلى الرغم من ذلك نجد أن حجم FDI متواضع ويتجه غالبيته إلى قطاع الهيدروكربونات.
12. نجد أنه وعلى الرغم من ذلك التقدم الملحوظ نتيجة برنامج الإصلاح الاقتصادى الأخير إلا أن هناك ضعف كبير فى القدرة على مكافحة الفساد ورفع جودة المؤسسات وبلغ ترتيبها 107 من بين 180 دولة وفقاً لمؤشر مدركات الفساد لعام 2018.
13. جاءت نتائج الجزء القياسى متفقة مع النظرية الاقتصادية وفرضية الدراسة حيث أظهرت وجود تأثيراً إيجابياً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وقد كانت قيمة المقدره (0.0124) بالنسبة لمؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT وهو يشير إلى أن زيادة ICT بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة مجمل الإنتاجية الكلية بمقدار 0.0124 فى المتوسط .
14. أوضحت نتائج الجزء القياسى بأن باقى المتغيرات المفسرة جاءت متفقة والنظرية الاقتصادية فى أغلبها حيث أظهرت أن هناك تأثير إيجابى ومعنوى للإستثمار الأجنبى المباشر FDI على الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، بينما مؤشر الإنفتاح التجارى (Openness) يأخذ شكل حرف U أى يكون تأثيره سلبى عند المستويات المنخفضة منه (بالدول النامية) نظراً لزيادة حجم الواردات عن الصادرات بتلك الدول (أى إنخفاض حجم التجارة كنسبة من الناتج)، ويتحول تأثيره إلى الإيجابى عند المستويات المرتفعة منه (بالدول المتقدمة).
15. وبإدخال مؤشرات Patent No. ، R & D total، articles No. (عدد المقالات العلمية، وعدد براءات الإختراع، والبحث والتطوير) ،حيث نجد أن تأثيرهم إيجابى ومعنوى عند

مستوى معنوية 1%، 5%، 10% وهو ما يتفق وفروض الدراسة والنظرية طبقاً لنموذج بول رومر المطور.

16. أنه بإدخال المتغير التفاعلي للتقارب التكنولوجي لم يغير من تأثير المتغيرات الأخرى على مجمل الإنتاجية الكلية باستثناء فقد مؤشر *FDI* لتأثيره، كما أن تأثير مؤشر التقارب التكنولوجي *Convergence* سلبى ومعنوى ومعناه كل ما يحصل تقارب تكنولوجي بين الدول كل ما تقل مجمل الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

17. بإضافة المحددات غير التكنولوجية المختلفة (المؤسسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية) وهي *HDI* ، *Governance* ، *Corruption* حيث أظهرت نتائجهم وجود تأثير إيجابى ومعنوى عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% على مجمل الإنتاجية وهذا يعنى أن زيادة مؤشر التنمية البشرية سوف تزداد مجمل الإنتاجية، كما أن كل ما تزداد القدرة المؤسسية للدول (جودة المؤسسات) تزداد الإنتاجية الكلية، كما أن زيادة قدرة الدول على التحكم فى الفساد (*Proxy* للمحددات الثقافية والاجتماعية) يعمل على زيادة مجمل الإنتاجية الكلية.

#### التوصيات:

1. زيادة الإستثمار فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لرفع الوزن النسبى للقطاع بداخل هيكل الاقتصاد القومى والعمل على تضيق الفجوة الرقمية فى مصر وبعض دول البريكس، كما أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من القطاعات المحورية ولا بد من الارتقاء بمستوى كفاءتها فى الفترة القادمة بالرغم من الجهود المبذولة من خلال زيادة الاستثمارات بها والاستثمار فى البنية الاساسية مما يخلق علاقات ترابط ديناميكية مع القطاعات الأخرى.
2. تحسين الاقتصاد القائم على المعرفة عن طريق: زيادة كفاءة النظام التعليمى وتعلم الاستفادة من التعليم عن بعد فى المستقبل، وتطوير نظام الاتصالات من خلال توفير خدمات أرخص وأسهل وأسرع وأكثر كفاءة مع الارتقاء بالمهارات وتنمية الموارد البشرية من خلال تحسين النظم التعليمية والتدريبية وتعزيز قدرة الأفراد.
3. لابد من إعادة النظر فى تكتل دول البريكس ككتلة واحدة وليس ككيانات فردية وقوة التجمع تعتبر بديل قوى لأدوات الاقتصاد العالمى التى تهيمن عليها الدول الأوروبية والولايات المتحدة.

4. يصعب على مصر الإلتزام إلى تكتل دول البريكس في الوقت الحالي مع وجود قنوات تفعيل للعلاقات المصرية مع دول التجمع مع الحاجة إلى ضرورة قيام مصر بتنويع علاقاتها وأسواقها الخارجية وهي كل صادراتها لكسب شركاء تجاريين جدد مع العمل من قبل مصر على محاولة الإستفادة من تجارب التنمية بمجموعة دول البريكس.

5. ضرورة استفادة مصر من تجارب مجموعة دول البريكس وخاصة في العديد من المجالات ومنها رفع الكفاءة التكنولوجية للصناعات التقليدية وكذلك الإهتمام بدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتجارة والإستثمارات وخاصة الإستثمار الأجنبي المباشر وكذلك قطا البرمجيات وخاصة في الهند.



## المراجع:

أولاً: المراجع العربية :

1. طريح، نيفين . 2013 . "تفسير مصادر النمو الاقتصادي فى مصر ودور الإنتاجية الكلية فى تحقيق النمو المستدام :منهج تنظيرى وتطبيقى" ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الحادى والعشرون، العدد الثانى، معهد التخطيط القومى، القاهرة.
2. عبدالله ،إيناس ، 2009. "تحليل وقياس الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج :دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه غير منشورة ،قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
- 3.وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، 2017. " خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والإجتماعية 2017/2016"، القاهرة.
- 4.وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تقارير مؤشرات القطاع، سنوات مختلفة.
- 5.بوابة مصر لمؤشرات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ،مؤشرات القطاع ،سنوات مختلفة ، من خلال الموقع التالى:

[http://www.egyptictindicators.gov.eg/ar/Pages/default\\_ar.aspx](http://www.egyptictindicators.gov.eg/ar/Pages/default_ar.aspx)

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Adeniji, M. T., et al.(2006),"The Arab Republic of Egypt: Financial Sector Reform Program (FSRP)", Belvedere, Tunis: African Development Bank.
2. Amiri, Shahram & Woodside, Joseph. (2017), "Emerging Markets: The Impact of ICT on the Economy and Society", Digital Policy, Regulation and Governance,<https://doi.org/10.1108/DPRG-04-2017-0013>.
3. Acikgoz, S., et al. (2015),"Where does economic growth in MENA countries come from? Forthcoming", Economic Development in the Middle East and North Africa.
4. Araujo, J. A& Feitosa, D. G. (2014), "Latin America: Total Factor Productivity and its Components", CEPAL Review.
5. Didier, Tatiana, et al. (2015), "Slowdown in Emerging Markets: Rough Patch or Prolonged Weakness?", Policy Research Note, Development Economics, World Bank Group.

6. Edquist, Harald & Henrekson, Magnus. (2016), "Do R&D and ICT Affect Total Factor Productivity Growth Differently?" Research Institute of Industrial Economics, Working Paper, No. 1108, Stockholm, Sweden.
7. Fischer, Stanley. (1993), "The Role of Macroeconomic Factors in Growth", national bureau of economic research, WorkingPaper, No. 4565, PP. 485-512.
8. Gehringer, Agnieska, et al. (2010), "The Determinants of Total Factor Productivity in the EU: Insights from Sectoral Data and Common Dynamic Processes", Georg-August-University of Göttingen, Germany.
9. Kheir-El-Din, Hanaa, & Moursi, Tarek,(2001), "Sources of economic growth and technical progress in Egypt: An Aggregate Perspective", EPIC, Egypt and department of economic (FEPS), Cairo university.
- 10.Mehmood, Bilal & Azim, Parvez. (2014) "TotalFactor Productivity, Demographic Traits and ICT: Empirical Analysis for Asia",Informatica Economică, Vol. 18, No.1, PP. 8-16.
- 11.Mitra, Arup & Sharma, Chandan. (2011), "TotalFactor Productivity and Technical Efficiency of Indian Manufacturing: The Role of Infrastructure and Information & Communication Technology", CERDI, Etudes et Documents, France.
- 12.Samimi, Ahmed & Arab, Mahshad. (2011), " Information and Communication Technology (ICT) & Total Factor Productivity (TFP): Evidence from Selected Countries of the World", Middle-East Journal of Scientific Research 10 (6): p 768-776.
- 13.Solow, R. M. (2001), "Applying growth theory across countries".
- 14.Solow, R. M &Baily, M. N. (2001), "Internationalproductivity comparisons built from the firm level", Journal of Economic Perspectives, 15(3), 151-172.
- 15.Wang, M. Ling & Choi, C. Hwan. (2018),"How information and communication technology affect international trade: a comparative analysis of BRICS countries", Information Technology for Development, DOI: 10.1080/02681102.2018.1493675.
- 16.World Bank, (2018), "World Development Indicators", Washington, D.C, USA.

ملحق الدراسة

جدول (1) مؤشرات البنية الأساسية لـ ICT في مصر خلال الفترة (1999-2018)

2018	2017	2016	2014	2012	2007	أكتوبر 1999	البيان
7.24	6.22	6.12	6.32	8.56	11.23	4.9	1. الهاتف الثابت: إجمالي المشتركين (مليون مشترك)
7.64	7.23	7.19	7.49	10.51	15.2	7.4	مشتركو الهاتف الثابت (%) .
99.13	99.91	97.79	95.32	96.8	30.05	0.65	2. الهاتف المحمول: إجمالي المشتركين (بالمليون مشترك).
108.8	111.61	109.7	110.9	116.9	40.56	1	مشتركو الهاتف المحمول لكل 100 من السكان (%) .
1.15	1.21	1.22	2.9	3.63	4.53	44.16	تكلفة استخدام الهاتف المحمول (دولار أمريكي).
37.4	36.8	33.44	27.25	18.73	11.81	3	3. الإنترنت : مستخدمو الإنترنت (بالمليون) .
41.02	39.2	38.7	33.9	26.4	16	0.58	مستخدمي الإنترنت لكل 100 من السكان .
1.44	1.36	1.37	3.27	4.1	4.49	50.05	تكلفة استخدام الإنترنت (دولار) .
1958.6	1262.9	1134	471.3	214.4	27.08	—	السعة الدولية للإنترنت (مليار نبضة/ثانية) .
3953	3936	3931	3839	3807	3681	—	4. البريد : مكاتب البريد الحكومية (مكتب) .
23.2	22.71	22.39	22.08	21.74	20.4	—	متوسط السكان المخدومين بمكتب بريد حكومي (ألف مواطن) .
6.04	6.11	5.8	5.03	4.75	3.9	—	المستفيدين من المعاشات من خلال البريد (مليون مستفيد).
1550	1515	1375	1540	1585	1648	—	5. السنترالات : عدد السنترالات (سنترال) .
19.85	18.60	17.19	16.86	14.93	13.73	—	سعة السنترالات (مليون خط) .

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبوابة مصر لمؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

جدول (4): نتائج إختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة (Panel Unit root test results)

Variable	Levin, Lin & Chut		Lm, Pesaran & Shin		ADF - Fisher		PP - Fisher	
	Intercept	Intercept and trend	Intercept	Intercept and trend	Intercept	Intercept and trend	Intercept	Intercept and trend
<i>TFP<sub>i</sub></i>	-2.095 (0.181)	-2.597 (0.005)***	1.708 (0.956)	1.109 (0.066)*	160.291 (0.348)	182.465 (0.058)*	141.973 (0.747)	176.948 (0.099)*
<i>TFPi growth</i>	-23.849 (0.000)***		-25.832 (0.000)***		915.713 (0.000)***		1021.54 (0.000)***	
<i>ICT</i>	-10.385 (0.000)***		-1.821 (0.034)**		290.559 (0.000)***		481.58 (0.000)***	
<i>ICT share</i>	-3.179 (0.000)***		-3.833 (0.000)***		247.392 (0.000)***		282.34 (0.000)***	
<i>FDI</i>	-11.386 (0.000)***		-14.271 (0.000)***		504.040 (0.000)***		493.643 (0.000)***	
<i>Openness</i>	-3.917 (0.000)***		-1.335 (0.091)*		193.596 (0.017)**		188.902 (0.029)**	
<i>articles No.</i>	-3.004 (0.001)***		5.665 (1.000)		167.544 (0.215)		210.177 (0.002)***	

<i>Patent No.</i>	<b>-10.311</b>		<b>-6.949</b>		<b>291.500</b>		<b>300.395</b>	
	<b>(0.000)***</b>		<b>(0.000)***</b>		<b>(0.000)***</b>		<b>(0.000)***</b>	
<i>R &amp; D Exp.</i>	<b>-2.282</b>		<b>-0.705</b>		<b>120.004</b>		<b>144.458</b>	
	<b>(0.011)**</b>		<b>(0.240)</b>		<b>(0.065)*</b>		<b>(0.002)***</b>	
<i>TFP<sub>t</sub></i>	<b>-9.498</b>		<b>2.224</b>		<b>74.492</b>		<b>72.378</b>	
	<b>(0.000)***</b>		<b>(0.987)</b>		<b>(1.000)</b>		<b>(1.000)</b>	
<i>Convergence</i>	<b>-0.404</b>	<b>-3.841</b>	<b>3.116</b>	<b>-2.517</b>	<b>160.123</b>	<b>226.997</b>	<b>127.254</b>	<b>148.752</b>
	<b>(0.343)</b>	<b>(0.000)***</b>	<b>(0.999)</b>	<b>(0.006)***</b>	<b>(0.310)</b>	<b>(0.000)***</b>	<b>(0.929)</b>	<b>(0.559)</b>
<i>HDI</i>	<b>-0.837</b>	<b>2.449</b>	<b>3.456</b>	<b>0.633</b>	<b>59.659</b>	<b>93.755</b>	<b>59.752</b>	<b>95.077</b>
	<b>(0.201)</b>	<b>(0.993)</b>	<b>(0.999)</b>	<b>(0.737)</b>	<b>(1.000)</b>	<b>(0.980)</b>	<b>(1.000)</b>	<b>(0.975)</b>
<i>D(HDI)</i>	<b>-10.801</b>		<b>-12.165</b>		<b>116.984</b>		<b>117.437</b>	
	<b>(0.000)***</b>		<b>(0.000)***</b>		<b>(0.000)***</b>		<b>(0.000)***</b>	
<i>Governance</i>	<b>-6.066</b>		<b>-4.124</b>		<b>254.910</b>		<b>270.839</b>	
	<b>(0.000)***</b>		<b>(0.000)***</b>		<b>(0.000)***</b>		<b>(0.000)***</b>	
<i>Corruption</i>	<b>-3.491</b>		<b>-3.445</b>		<b>232.310</b>		<b>276.118</b>	
	<b>(0.000)***</b>		<b>(0.003)***</b>		<b>(0.000)***</b>		<b>(0.000)***</b>	

ملحوظة: - \*، \*\*، \*\*\* تشير إلى المعنوية عند مستوى 1%، 5%، 10% على الترتيب. - Automatic lag length selection based on (SIC Criterion): 0 to 3